الدراسة السابعة

بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول

* أعدت هذه الدراسة، وتم نشرها في مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار التي يصدرها مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس، العدد السادس.

بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر على ضوء خبرات بعض الدول

مقدمة:

إن التعليم لم يعد خدمة تقدمها المجتمعات لأبنائها أو هبة تمنحها الأمم لبعض الأفراد من ذوى الجاه والسلطان، ولكنه استثمار له عائدة على المجتمع فى آن واحد، فلم تقاس الدول بما لديها من كنوز وممتلكات بقدر ما تمتلكه من قوى بشرية مؤهلة ومدربة، وذلك لأن الاهتمام بالقوى البشرية أو ما يسميها البعض الثروة البشرية يعد من أهم الثروات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

فالتعليم حق من الحقوق الثقافية للإنسان ، وقد كفله الإعلان لحقوق الإنسان، ولذا ينظر الكثيرون للتعليم على أنه يمثل «استثماراً بشرياً يحقق عائداً اقتصادياً للفرد والمجتمع، إذا ما أحسن هذا الاستثمار» (١: ٨٩).

وقد أكد ألفرد مارشال والذى يعتبر من أوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم حين أوضح أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية فى البشر (٢: ٥٨).

ومن ثم اهتمت مصر بالتعليم، وأولته عناية خاصة فى التمويل والإنفاق حيث زادت استثمارات التعليم خلال السنوات الماضية، وذلك لتحقيق السلام المجتمعى، إلا أنها تحاول البحث عن مصادر جديدة للإنفاق على التعليم بما يمكنها من تحقيق وتنمية الموارد البشرية التى تستطيع بها مواكبة العصر (٣: ١٧٢).

وأصبحت معظم الدول تهتم بطبيعة العلاقة بين تكلفة التعليم وتمويله سواء أكان تعليماً نظامياً أم غير نظامى فمن خلال تحديد تكلفة التعليم المستقبلية يتم التفكير فى المصادر التمويلية للهذه التكلفة.

وقد أشار عابدين (٤: ٦٨ - ٦٩) أنه نظراً لارتفاع تكلفة التعليم بما قد يفوق إمكانات عديد من الدول لاسيما النامية منها، إضافة إلى تزايد الرغبة تجاه تحقيق قدر كبير من العدالة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، فقد بدأ التفكير تلقائياً فى بدائل متعددة لتمويل التعليم.

وإذا كان التعليم النظامى يعانى من أزمة التمويل، فإن «التعليم غير النظامى يعانى من ضالة الميزانية السنوية المخصصة، فهى متواضعة إذا قورنت حجم المشكلات التى يواجهها (٥: ١٤٩).

يتضح مما سبق أن التعليم غير النظامى لم يحظ بتمويل كاف لأداء مهامه كما ينبغى، وذلك يعود إلى نظرة كثير من المسؤولين على أنه عمل مجتمعى تطوعى تتضافر فيه جهود المجتمعات، لذلك أكد فرنسيسكو سويت موراللس على استخدام عبارة (تعبئة الموارد) بدلاً من كلمة (التمويل) تدليلاً على مفهوم أوسع لاحتياجات التعليم غير النظامى، وقد ذكر العديد من النماذج والتجارب التمويلية الخاصة بالتعليم غير النظامى مثل التى قامت بها الحركة البرازيلية لمحو الأمية (موبرال) MOBRAL، والعمل الثقافى الشعبى أكبو ACCION CULTURAL POOULAR ACOPO فى كولومبيا، والمعهد المختلط للمساعدة الاجتماعية إيماس Mixto do Ayuda Social Institute فى كوستاريكا، وقد امتد نشاط تلك الحالات مثل موبرال تدريجيا ليشمل قرى البرازيل، ولم يقتصر الأمر على برامج محو الأمية بل أخذ الاهتمام تدريجياً إلى برامج التربية المتكاملة، وإلى تعليم ما بعد محو الأمية (٦: ٥٨ - ٥٩).

مما سبق يتضح أنه لا سبيل للتغلب على مشكلة التمويل إلا بالتفكير فى إيجاد مصادر كافية لتمويل مشروعات تعليم الكبار، وباستخدام الأموال استخداماً رشيداً يعدو منها بالفائدة المرجوة عن طريقين أحدهما مصادر تمويل إضافية والأخرى ترشيد الإنفاق (٤١: ٢٢٤)، وهذا يعنى أن البحث عن البدائل أصبح فريضة مستقبلية لنجاح تلك البرامج، وهذا ما دعا الباحث للتفكير فى هذه المشكلة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الأموال التى ترصد للتعليم بصفة عامة والتعليم غير النظامى إلا أن الواقع يظهر أن التمويل يمثل المشكلة الرئيسة التى تصطدم بها طموح المسؤولين فى برامج تعليم الكبار فى الدول النامية، وذلك لأن ما يرصد للتعليم غير النظامى بواقى الميزانيات، وذلك باعتباره تعليماً هامشياً تطوعياً، كما أن ما رصد من أموال للخطة القومية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٧م لمجال محو الأمية فقط لايغطى سوى ١٢٪ من التكلفة المطلوبة، وبالتالى فإن المخصصات الحكومية لاتكفى لتمويل برامج محو الأمية، وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة طنش (٢٠٠٤)، ولتأكد من مشكلة التمويل قام الباحث بزيارة لفرع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة وعلم أن هناك مشروعات تحتاج إلى تمويل مثل مشروع زيادة الدافعية؟ ومشروع الرقابة والجودة والتقويم الفعال وغيرها(٧: ٣٤).

لوذلك تكمن مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الآتى:

ما البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكار فى مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف الدراسة:

حاولت الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

(١) تعرف واقع تمويل برامج تعليم الكبار فى مصر.

(٢) إلقاء الضوء على خبرات بعض الدول فى تمويل برامج تعليم الكبار.

(٣) البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر.

(٤) الوصول إلى تصور مقترح لتطبيق البدائل المقترحة لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

(١) تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذى تتناوله، وهو تمويل برامج تعليم الكبار خاصة فى ظل الأزمات المالية التى تعانى منها الدول النامية ومنها مصر.

(٢) تزداد أهمية الدراسة باعتبار التمويل أحد المدخلات الرئيسة للنظام التعليمى سواء كان تعليماً نظامياً أو غير نظامى، وترتبط كفاءة وقدرة التعليم غير النظامى كماً وكيفياً بحجم التمويل المخصص للإنفاق عليه.

(٣) قلة الدراسات العلمية فى مجال اقتصاديات تعليم الكبار عامة، وتمويل برامج تعليم الكبار خاصة، ومن ثم فإن هذه الدراسة ستكون مفيدة من حيث أنها تسهم فى سد النقص فى هذا المجالل على حد علم الباحث.

(٤) قد تفيد نتائج الدراسة القائمين على اقتصاديات تعليم الكبار فى الأقطار العربية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى الذى يستهدف جمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة تشخص الواقع، كما يهدف إلى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث معينة بعد جمع البيانات باستخدام الملاحظة أو المقابلة أو الاختبارات أو الاستفتاءات المناسبة لكل ظاهرة أو حدث، إضافة إلى تفسير الظواهر،وتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين المتغيرات (٣٥: ٢٠٢).

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث آداتين لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، إحداهما استبانة اشتملت فى صورتها الأولية على ست وخمسين عبارة، تم عرضها على فريق من المحكمين والخبراء، وقد حصل الباحث على تغذية راجعة من فريق المحكمين

والخبراء من حيث التعديل والإضافة والحذف إلى أن وصلت بنود الاستبانة فى صورتها النهائية إلى تسع وأربعين عبارة، وقد اشتملت الاستبانة على المحاور الآتية:

(١) المحور الأول: بدائل تتبناها الدولة: ويشمل العبارات أرقام.

١، ٤، ٧، ١٠، ١٣، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩.

(٢) المحور الثانى: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى:

ويشمل العبارات أرقام : ٢، ٥، ٨، ١١، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٤١، ٤٤.

(٣) المحور الثالث: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى:

ويشمل العبارات أرقام: ٣، ٦، ٩، ١٢، ١٥، ١٨، ٣١، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٥.

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة ألفا كر ونباخ لثبات الاستبانة، وتوصل الباحث إلى ثبات الاستبانة ككل (٠,٨٣) هو معامل عالٍ يعول عليه.

أما الأداة الثانية فقد استخدم الباحث مقابلة مقننة وجهت للمسؤولين لأخذ آرائهم حول البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار، وذلك لمطابقة نتائجها بنتائج الاستبانة، إضافة إلى تعرف المعوقات التى تواجهها وكيفية التغلب عليها.

حدود الدراسة وعينتها:

اقتصرت الدراسة على عينة من معلمى الكبار بفرع الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة وذلك لتطبيق الأداة الأولى، أما الأداة الثانية فطبقت على خمسة وثلاثين مسئولاً فى الهيئة العامة لتعليم الكبار بالجيزة، والجدول التالى يوضح بيانات العينة الأولى.

جدول رقم (١)

توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

م	العينة	النوع		الخبرة			الجملة	
		ذكور	إناث	أقل من ٥ سنوات	من ٥: ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	العدد	النسبة
١-	إدارة بولاق	٢	١٦	٩	٦	٣	١٨	٢١,٩
٢-	إدارة الهرم	٤	١٠	١١	٣	-	١٤	١٧,٧
٣-	إدارة أبو النمرس	١	١٤	٦	٧	٢	١٥	١٨,٣
٤-	إدارة العياط	٥	١٠	٩	٦	-	١٥	١٨,٣
٥-	إدارة جنوب	٨	١٢	٩	٩	٢	٢٠	٢٤,٤
	الجملة	-	٨٢	-	٨٢	-	٨٢	٪١٠٠

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ الاستبانات الخاصة بالأداة الأولى التى تم الحصول عليها بصورة مجملة للعينة، وكذلك مع متغيرات الدراسة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية فى معالجة بيانات الدراسة كالتالى:

١- استخدم الباحث المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لمعرفة إلى أى مدى توافق العينة الأولى على تلك البدائل المقترحة من عدمه.

٢- استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب العبارات حسب أهميتها داخل المحاور.

٣- استخدم الباحث اختبار (ت) لحساب فروق المتوسطات ودلالتها الإحصائية فى حالة العينات المتساوية.

٤- استخدم الباحث معامل Tukey لحساب فروق المتوسطات ن ودلالتها الإحصائية فى حالة العينات المتساوية.

مصطلحات الدراسة:

(١) بدائل غير تقليدية: عرفها عدنان الأحمد بأنها جملة السبل والطرق التى تضاف إلى السبل القائمة أو يحل بعضها مكان الآخر، وذلك حسب الظروف القائمة أو المتوقعة لزيادة التمويل (٣٦: ٣٣٦).

ويرى الباحث أن البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار تتمثل فى إيجاد مصادر إضافية أو تكميلية من مؤسسات المجتمع المدنى وغيرها، وذلك لتحقيق مبدأ المشاركة لمواجهة مشكلة التمويل، وذلك لإنجاح تلك البرامج وتحقيق أهدافها.

(٢) التمويل: «محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة، وذلك فى ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة» (٣٧: ١٧٤).

وعرف التمويل على أنه «توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها عى الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك (٣٩ - ٣١).

وقصد بالتمويل أيضاً توفير مصروفات التعليم الرأسمالية والجارية (٤٠: ١٢٥).

من العرض السابق لتحديد مصطلح التمويل يمكن للدراسة الحالية صياغة مدلول للتمويل بأنه توفير المستلزمات المالية التى تقتضيها عملية إنجاح برامج تعليم الكبار، وذلك لتحقق أهداف الخطط المرسومة من قبل المسؤولين.

الدراسات السابقة:

تعرض الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات التى تتعلق بمجالها مرتبة حسب التوقيت الزمنى من القديم للحديث وبيانها كالتالى:

أولا الدراسات العربية:

(١) دراسة تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى ج.م.ع (١٩٧٣) (٥٩):

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات أهمها: ما حجم الجهود

المبذولة فى محو الأمية؟ وما الاتجاهات السائدة فى تمويل البرامج؟ وكيف يمكن تقدير المتطلبات المالية لبرامج محو الأمية؟ وما أهمية التكلفة؟ وكيف يمكن القيام بهذا العمل على أفضل وجه

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن مشكلة التمويل ترجع إلى عدم تنوع مصادر الدخول، وضعف تطوير أجهزة وسياسات تعبئة المدخرات الضريبية والمصرفية والتأمينية، وقلة القروض الخارجية التى تقدمها، وأوضحت الدراسة بضرورة إتاحة مزيد من الاستثمارات فى خطط التنمية لبرامج محو الأمية، وزيادة الاعتمادات المالية فى الميزانية العامة، واعتبار خطط محو الأمية جزءا لايتجزأ من الخطة العامة للتعلم بحيث يتم التنسيق بين محو أمية الكبار والصغار، كما يتم التنسيق بين مؤسسات تعليم الكبار المختلفة.

(٢) دراسة العائد الاقتصادى لمحو الأمية ومرحلة التعليم الإبتدائى والثانوى العام فى القطاع الصناعى (١٩٨٢)(٦٠):

هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاقتصادى الفردى لكل من محو الأمية والتعليم الإبتدائى والثانوى العام فى القطاع الصناعى.

وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن العائد الاقتصادى للتعليم الثانوى يفوق العائد الاقتصادى لمحو الأمية، إلا أن العائد الاقتصادى للأفراد الأميين يتساوى تقريباً مع العائد الاقتصادى للأفراد غير الأميين.

وأوصت الدراسة بالعمل على تقليل الفاقد من التعليم الثانوى بتقليل نسبة الرسوبب والتسرب، والعمل على توفير المدخلات المهمة للعملية التعليمية بصفة عامة والتعليم الإبتدائى والثانوى بصفة خاصة، وتشجيع الباحثين فى كليات التربية للعمل فى مجال اقتصاديات التعليم ومحو الأمية.

(٣) دراسة العائد الاجتماعى لبرامج محو أمية المرأة العاملة (١٩٩٩)(٦١):

هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاجتماعى لبرامج محو أمية المرأة العاملة فى

القطاعين الخدمى والإنتاجى، وكذلك تعرف العلاقة بين محو الأمية وبين اتساع نطاق أدوار المرأة العاملة، إضافة إلى تعرف العلاقة بين محو أمية المرأة العاملة وبين مشاركتها فى الأنشطة الثقافية والاجتماعية، وأخيراً هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لزيادة العائد الاجتماعى لبرامج محو الأمية للمرأة العاملة.

وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها تحقق العائد الاجتماعى بالنسبة لاتساع نطاق أدوار المرأة العاملة وفقاً للترتيب الآتى: دور الزوجة كموظفة ثم زوجة، ثم دورها كأم، كما تحقق العائد الاجتماعى لاكتساب القيم الإيجابية على النحو التالى: ترشيد الاستهلاك، وتنظيم الأسرة وغيرها.

واستخلاصاً لنتائج الدراسة فقد تحقق العائد الاجتماعى لبرامج محو الأمية وفق ما يلى: اكتساب القيم الاجتماعية، ثم العلاقات الاجتماعية، ثم اتساع نطاق أدوار المرأة العاملة، وأخيراً الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

(٣) دراسة اقتصاديات محو الأمية وأثرها على تنمية الموارد البشرية فى ج.م.ع (٢٠٠٤) (٦٢):

هدفت الدراسة إلى تعرف خطط وحملات محو الأمية، وتعرف قضايا الإحجام والتسرب والارتداد كمظاهر هدر اقتصادى، كما هدفت الدراسة لمناقشة تكلفة برامج محو الأمية، وتعرف مصادر التمويل والعائد منها.

وأسفرت الدراسة إلى أن تكلفة الدراسة لتعليم الأمى خلال دورة دراسية مدتها (١١) شهراً فى برنامج محو أمية بللغ (٦٣, ١٤٥) جنيها فى عام ٢٠٠٤، كما بلغت المبالغ المدرجة فى خطة الدولة الخمسية لبرنامج محو الأمية مبلغ (٧, ٥٩) مليون جنيه لعام ٢٠٠٤م، فى حين أن التكلفة السنوية المقدرة للخطة القومية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٧م مبلغ (٥٠٠) مليون، هى لاتغطى سو ١٢٪ من التكلفة المطلوبة، وبالتالى فإن المخصصات الحكومية وحدها لاتكفى لتمويل برامج محو الأمية.

وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم عملية الإنفاق على برامج محو الأمية، وتحديد مصادر تمويل الخطة حتى لاتتعرض للفشل عند استيفاء التمويل المطلوب.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

(1): Study Sources o Financial Support for Adult Education

(٦٤) (١٩٩٢) :

هدفت الدراسة إلى تعرف مصادار تمويل تعليم الكبار فى بريطانيا وتوصلت الدراسة إلى جملة من تلك المصادر كان أهمها:

١ - القروض.

٢ - المكافآت.

٣- الإعانات المالية.

٤ - الحصص المالية.

وتمثل هذه المصادر مصار محلية متغيرة حسب تغير التوقيت الزمنى المستخدمة فيه، كما توصلت الدراسة إلى أن إتاحة الموارد المالية تحتاج إلى تدعيم مالى بصفة مستمرة لتغطية تكاليف الدراسة.

(2) tudy Practces of Adult Learning Principles (٢٠٠٥) (٦٥) :

هدفت الدراسة إلى تعرف نظام المساعدات المالية للطلاب الذين يرغبون فى مواصلة تعليمهم لبرامج تعليم الكبار، كما هدفت الدراسة إلى وصف استراتيجياتهم التعليمية باستخدام مقياس لمبادىء تعليم الكبار فى كليات أوكلاهما.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

(١) أن مسؤولى المساعدات المالية كانوا منحازين لجانب المعلم إضافة إلى رغبتهم فى معرفة حاجات الطلاب.

(٢) كشف التحليل العنقدى أن أربعة مجموعات متميزة توجد ضمن مجتمع المساعدة المالية مستندة على ممارساتهم لمبادىء تعليم الكبار، واقترحت

الدراسة: ضرورة تطبيق مبادىء تعليم الكبار فى نطاق المساعدات المالية والتعليم المهنى المستمر، وضرورة الانتفاع من المجموعات المتميزة.

(3): Sudy Francis Xavier University (٢٠٠٥) (٦٦) :

هدفت الدراسة إلى تعرف أهمية مجال تعليم الكبار كمفتاح للقرن الحادى والعشرين وحل مشكلاته وخاصة الأزمات المالية، كما هدفت الدراسة إلى وضع حلول من قبل الحكومة الفيدرالية لتلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين الكبار لمواجهة العجز التمويلى.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

(١) اتجاه الدولة إلى التمويل المحلى من خلال قيام الأقاليم المحليلة بإصدار أسهم محلية لتنمية الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية.

(٢) الاستفادة من المبالغ التى تقوم بتحصيلها المؤسسات التعليمية مقابل ما تقدمه من خدمات.

(٣) الاعتماد أيضاً على إيرادات الطلاب الوافدين من الخارج، وما يقدمون من أموال مقابل حصولهم عل برنامج كامل.

(4): Study Adult Eucation in Rural Pensylvania (٢٠٠٦) (٦٧) :

هدفت الدراسة إلى إمداد واضعى السياسات بالمعلومات لتبنى برامج تعليم الكبار فى ريف بنسلفانيا، والذى يواجه مجموعة من التحديات أهمها الأزمات المالية، كما هدفت الدراسة إلى تعرف قنوات تمويل لتعليم الكبار.

وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها:

(١) أن النظام التعليمى فى مجال تعليم الكبار يواجه جملة من التحديات والعقبات أهمها الأزمات المالية.

(٢) أن الأزمات المالية تواجه المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية.

(٣) أسفرت الدراسة عن الدعوة لطرح البدائل لحل مشكلة التمويل فى المناطق الفقيرة لتعليم الكبار.

(٤) أن برامج تعليم الكبار نفسها تواجه مجموعة من التحديات أهمها الربط بين الخريجين وسوق العمل لحل مشكلات التمويل واستمرار تلك البرامج.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

(١) غطت الدراسات السابقة العديد من المجالات فمنها ما تناول جانب التمويل من حيث التكلفة أو العائد فى برامج محو الأمية مثل دراسة شكرى عباس ١٩٧٣م، ودراسة أسامة على السيد أحمد طنش ٢٠٠٤م، وهناك دراسات اهتمت بالعائد الاقتصادى لبرامج تعليم الكبار مثل دراسة صلاح الدين إبراهيم معوض ١٩٨٢، كما اهتمت دراسة نادية عبدالجواد الجروانى بدراسة العائد الاجتماعى لبرامج محو الأمية ١٩٩٩م، وهناك دراسات اهتمت بعرض مصادر للتمويل مثل دراسة Hyda, phllis ١٩٩٢، ودراسة جامعة القديس فرنسيس كزافييه (٢٠٠٥)، ودراسة Yan, Wen an (٢٠٠٦).

(٢) اتفقت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى إطارها النظرى، وبناء الأدوات، وفى وضع التصور المقترح.

(٣) استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى إطارها النظرى، وبناء الأدوات وفى وضع التصور المقترح.

خطة السير فى الدراسة:

- لتحقيق الهدف الأول والذى ينص على واقع تمويل برامج تعليم الكبار فى مصر. تعرضت الدراسة فى إطارها النظرى لتحقيق الهدف.

- لتحقيق الهدف الثانى والذى ينص على إلقاء الضوء على خبرات ببعض الدول فى تمويل برامج تعليم الكبار. وقد تعرضت الدراسة فى إطارها النظرى لذلك.

- لتحقيق الهدف الثالث والذى ينص عن البدائل المقترحة غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر. تعرضت الدراسة فى إطارها النظرى ورصدت البدائل واشتقت منها أدواتها للميدان.

- لتحقيق الهدف الرابع والذى ينص على الوصول لتصور مقترح لتطبيق البدائل المقترحة لتمويل برامج تعليم الكبار. توصلت الدراسة من جانبيها النظرى والميدانى لتصور مقترح يمكن تطبيقه.

الإطار النظرى:

يتناول الإطار النظرى واقع تمويل برامج تعليم الكبار فى مصر من خلال ما طرحته الدراسات والأدبيات والمؤتمرات، إضافة إلى تعرف أوجه الاختلاف بينه وبين التعليم النظامى، ثم يتم تناول خبرات بعض الدول فى تمويل برامج تعليم الكبار، ثم ترصد الدراسة للبدائل المقترحة لتمويل تلك البرامج.

أولا: واقع تمويل برامج تعليم الكبار:

تعتبر مشكلة تمويل التعليم من المشكلات التى تحتاج من المجتمعات أن توليها أسبقية ملحوظة ضمن ما هو عاجل من مشكلات، وذلك لأنها تمثل إحدى المشكلات الرئيسية التى تواجه النظم التعليمية المعاصرة فى مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى، ومشكلة تمويل التعليم بنوعية النظامى وغير النظامى تتطلب توفير المال اللازم حتى لاتصطدم طموح المسؤولين فى تحقيق أهدافهم بالموارد المالية المتواضعة، ولذلك ركزت الدراسات التى أجريت على مصادر تمويل التعليم على نقطتين رئيستين أحداهما يتعلق بالمصادر البديلة للتمويل، والأخرى تتعلق بمن الذى يدفع تكاليف التعليم (٨: ١٢١-١٢٣).

ونظراً لأن تعليم الكبار يكاد أن يصبح فرض عين على أفراد المجتمع بمفهومه الشامل، فإن الدول يقع على كالها تمويل برامجه مع تشجيع مبادرات التمويل المختلط بين الدول ومؤسسات القطاع الخاص (٩: ١٩).

وأوضحت دراسة (عباس) أن مشكلة التمويل تعتبر فى مقدمة المشكلات المعوقة للجهود المبذولة فى مجال تعليم الكبار عامة، ويتمثل طرفا هذه المشكلة فى ارتفاع التكاليف واستمرار تزايدها، إضافة إلى قصور الموارد الإيرادية لمواجهة هذه التكاليف من جهة أخرى (١٠- ١١٩).

يتضح مماسبق أن تمويل التعليم يعتبر مدخلاً فى غاية الأهمية من مدخلات أى نظام تعليمى، حيث أوضح (حلمى) أن «التعليم يزداد بالقوة الاقتصادية الضرورية التى تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والمادية أو بدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية، أصبحت مشكلاته أيسر فى التناول، وإيجاد الحلول المناسبة لها (٢٠:١١).

هذا وقد أوضحت الخطة القومية للهيئة العامة لتعليم الكبار الصادرة مؤخراً عام ٢٠٠٦م أن من بين الأسباب التى أدت إلى عدم تحقيق الخطة لأهدافها نقص الاعتمادات المالية التى تم تخصيصها لتحقيق المبالغ المطلوبة مع ارتفاع تكلفة التنفيذ عن المخطط نتيجة ارتفاع الأسعار، إضافة إلى ضعف المشاركة الشعبية والتنفيذية، وعزوف الكثير عن المشاركة الإيجابية، على الرغم من إنفاق كم كبير من الموارد بأنواعها المختلفة على اللجان التنفيذية وغيرها، كما أوضحت الخطة أيضا أن هناك العديد من المشروعات التى مازالت تحتاج إلى تمويل مثل مشروع زيادة الدافعية، ومشروع نظم الرقابة والجودة والتقويم (١٢: ١١ - ٣٤).

وإن المتتبع لتمويل برامج تعليم الكبار منذ إنشاء الهيئة العامة لتعليم الكبار بصدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١م، يدرك أن وزارة المالية أدرجت الهيئة العامة لتعليم الكبار ضمن ميزانياتها ومنحتها مبلغ (٢٠٠) ألف جنيه مصرى، كما اعتمدت الهيئة على مصادر التمويل التالية: الميزانية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشرعات محو الأمية، إضافة إلى ما يخصص من ميزانية المؤسسات والهيئات والوزارات والشركات لمحو أمية العاملين بها، وكذلك تخصيص نسبة من الضرائب على الإعلانات للإنفاق منها على مشروعات محو الأمية، كما تعتمد الهيئة أيضا على المصادر غير التقليدية من الهيئات والتبرعات والمعونات المقدمة من المنظمات والهيئات الأجنبية والمحلية لتمويل مشروعات محو الأمية (١٣: ٣٤).

يتضح مما سبق أن المخصصات المالية للهيئة العام لتعليم الكبار تكاد أن تصرف على المجال الأوحد وهو محو الأمية، وما دونها فلايؤخذ نصيبه كما ينبغى.

إن القصور الواضح فى تمويل الكبار لم يقتصر على مصر فحسب، وإنما امتد ليشمل العديد من الدول المتقدمة والنامية، وإن المتتبع لمؤتمرات تعليم الكبار العالمية يعلم أن اللجنة المنظمة لمؤتمر طوكيو ١٩٧٢م باليابان رأت أن الدول تبخل على تعليم الكبار، وتعطيه بواقى التعليم النظامى، ولكن أى برنامج جديد لتعليم الكبار يحتاج إلى مساندة مالية كافية، وعلى الرغم من الصرخات التى يطلقها رجال تعليم الكبار بالشكوى إلا أن موضوع التمويل يواجه تجاهلا غريبا، ويعتبر الحصول على أرقام موثوق فيها حول نفقات تعليم الكبار أمرا بالغ الصعوبة حتى فى البلاد المتقدمة، وكان نتيجة هذا التعسر المالى أن أوصت المؤتمرات الدولية ومنها طوكيو ١٩٧٢ ومؤتمر باريس ١٩٨٥ الذى أوصى بتدابير الموارد المالية لأغراض التنمية، كما أوصى مؤتمر هامبورج ١٩٩٧ برصد ميزانية خاصة لتمويل تعليم الكبار على غرار أنواع التعليم الأخرى (١٤: ٨٤ - ١٤٢).

هذا ويؤكد مؤتمر «جومتين ١٩٩٠» أنه من الضرورى تعبئة الموارد المالية البشرية حكومية أو غير حكومية مع التوسع فى نطاق الدعم من القطاع العام حيث يمكن اجتذاب الموارد من الإدارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن التنمية البشرية، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات، وتدعو الحاجة إلى تمويل دولى متزايد لمساعدة البلدان الأقل نمواً فى تنفيذ خطط عملها المستقلة وفق الرؤية الموسعة للتربية الأساسية للجميع (٢١: ٨ - ١٥).

ولعل مشكلة نقص التمويل أدت إلى التفكير فى حل هذه الإشكالية من حيث هل تتولى الدولة وحدها تمويل برامج تعليم الكبار؟ أم لابد أن يتحمل الدراسون نفقات تعليمهم؟ فأوضح (نصار) ذلك قائلا: أن هناك فريقين أحدهما يرى أن الدولة يجب أن تتحمل من خلال الموازنة العامة نفقات تمويل برامج تعليم الكبار، وذلك لأن تعليم الكار وسيلة لتحقيق التوازن الاجتماعى، وأن هذه البرامج لها من الأهمية ما تتمتع به برامج التعليم النظامى، وأن تحصيل رسوم دراسية فى تلك البرامج يجعلها مقصورة على من يسدد هذه الرسوم، أما الفريق الآخر فيرى أن الدراسين لابد وأن يتحملوا نفقات تعليمهم حيث يرون أن تمويل تلك البرامج من

الموازنة العامة يعصف بمبدأ تكافؤ الفرص، حيث يؤدى إلى دعم الأغنياء مع الفقراء، إضافة إلى أن الدارس يستفيد من تلك البرامج فعليه أن يدفع ويشارك فى تمويلها، كذلك يرون أن الناس يعطون الأشياء قيمة عندما يدفعون ثمنا لها، كما أن كلفة تلك البرامج تصبح مرتفعة مع انخفاض العائد إذا تم تمويلها من الموازنة العامة (١٦٥: ١٥ - ١٦٧).

يتضح مما سبق أن برامج تعليم الكبار تتطلب التنسيق والتخطيط لتوفير المال اللازم لإنجاح تلك البرامج، وذلك لأن الكبار بمختلف مستوياتهم يعدون قوة اقتصادية لها شأنها فى المجتمع.

هذا وقد أوضح (غنيمة) أن برامج تعليم الكبار تتطلب استخدام الموارد المتاحة بصورة مكثفة، وإذا لم يتم ذلك على الوجه السليم فإن البرامج ستصبح باهظة التكاليف، ومدمرة للاقتصاد القومى حيث ينشغل الكبار عن أدواهم المجتمعية مما يسفر عن توقف حركة الإنتاج (١٦: ٢٣٦ - ٢٣٧).

كما يتضح أن البعد الاقتصادى لتعليم الكار يجب أن يحظى باهتمام كبير، وهذا ما أكده (اللقانى) قائلا حيث لايكفى على الإطلاق أن يتم تعليم الكبار بأى صور من الصور، وعلى أى مستوى دون أدنى اعتبار للعائد الاقتصادى، وذلك لأن هذه العملية تدخل فى باب الاستثمار البشرى (١٧: ١٢١).

من خلال عرض واقع تمويل برامج تعليم الكبار يتضح أن الدولة هى المسؤولة عن مصدر التمويل، وأن اختزال إنفاقه على محو الأمية وبعض المناشط والمجالات الأخرى مثل مواصلة المتحررين للتعليم، إلا أن تطوير واقع تمويل برامج تعليم الكبار يتوقف على دور رجال التربية، وهذا ما أكده (شكرى عباس) قائلا يجب أن يكون لرجال التربية الدور الأساسى فى اتخاذ القرارات المالية وترجمة الخطط والمشروعات ف صورة نفقات مالية مفصلة حتى إذا نوقشت كانت مهيأة لأن تعتمد، أو تدخل عليها بعض التعديلات التى يشترك فيها رجال المال والتربية (١٨: ١٥).

هذا وقد أضافت الوثيقة المرجعية لتقويم التجارب والجهود العربية فى مجال محو

الأمية وتعليم الكبار جملة من التوجهات التى يمكن الاستفادة منها فى تمويل برامج تعليم الكبار لعل منها:

١ - الدولة تتحمل تمويل برامج التعليم الأساسى للكبار (الأميين) لتحقيق التوازن الاجتماعى، والعدل التعليمى.

٢ - الفرد كبير يسهم فى تمويل ببرامج تعلميه عندما يرغب فى الحصول على برامج الثقافة الحرة والتنمية الذهنية والمهنية.

٣- جهات العمل تتحمل تمويل ما يقدم من برامج لتعليم الكبار، حيث أنها المستفيد الأول من ذلك، وبخاصة أن بعض المؤسسات والشركات حاليا لديها ميزانيات تقدر بالملايين للتدريب، ومن ثم ينبغى على برامجها أن تتحمل ذلك لأنها المستفيد الاول.

٤ - الأطراف الثلاثة السابقة تتحمل التمويل معاً عندما توجد نوعية من البرامج تتطلب الشراكة بين هذه الأطراف فى التمويل (٦٣: ٣٧ - ٣٨).

أوجه الاختلاف بين تمويل تعليم الكبار وتمويل التعليم النظامى:

تعانى ببرامج تعليم الكبار فى معظم دول العالم من نقص فى التمويل على الرغم من التأكيد المستمر على أهمية تلك البرامج، ويعتبر التمويل الشريان المغذى للعملية التعليمية سواء أكانت نظامية وغير نظامية حتى تتحقق الأهداف المنشودة للطاقات البشرية، وقد يعود نقص التمويل فى برامج تعليم الكبار للأسباب التى أوضحها (نصار) قائلا:

- ضعف إحساس صناع القرار بأهمية تعليم الكبار مقارنة بالتعليم الظامى.

- اعتبار نفقات تعليم الكبار - فى غالب الأحيان - نفقات اختيارية.

- طبيعة برامج تعليم الكبار ذاتها حيث يتطلب تنفيذها تضامن جهود هيئات عديدة حكومية وغير حكومية، مما قد يؤدى إلى ضعف التنسيق بين تلك الجهود مما ينعكس على نقص التمويل واضطراب عملياته (١٩: ٦).

ويختلف تمويل تعليم الكبار عن تمويل التعليم النظامى كما أوضحها (نوير) فيما يلى:

- يعمل عدد من هيئة العاملين بتعليم الكبار بصفة تطوعية غير مدفوعة الأجر، والبعض الآخر يعمل لبعض الوقت ومن ثم لا يتقاضى أجراً كاملاً.

- تستخدم مرافق التعليم المدرسى وغيرها من المرافق المتاحة فى المجتمع فى تعليم الكبار، والأبنية المخصصة كليا لتعليم الكبار محدودة، ويحد هذا من تكلفة إنشاء الأبنية وصيانتها وتشغيلها.

- الملتحقون بتعليم الكبار عادة من بين المشتغلين أو العاملين فى النشاط الاقتصادى ويقلل هذا من قيمة النفقة الضائعة أو نفقة الفرصة، وهو الدخل الذى كان يمكن أن يتحقق إذا ما عمل الفرد بالإنتاج بدلا من التحاق بالتعليم.

- تنتشر وتتوزع مؤسسات إدارة وتنظيم تعليم الكبار على عدد كبير من الهيئات والوزارات على نقيض التعليم النظامى الذى غالبا ما تشرف عليه وزارة واحدة وهى وزارة التربية والتعليم، من هنا لاتندرج ميزانيات تعليم الكبار فى هيئة واحدة.

- يترابط عدد كبير من أنشطة تعليم الكبار مع بعض، وفى بعض الحالات لايمكن فصل الإسهامات المتبادلة فيما بين هذه الأنشطة المتداخلة.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات بين ماليات التعليم النظامى وماليات محو الأمية لايعنى أن مبادىء تحليل وحساب النفقة والتمويل والعائد من التعليم المدرسى لاينطبق على التحليل المالى لمحو الأمية، ولكن الأمر يتطلب إجراء تعديلات على النماذج المستخدمة فى التحليل (٣٤: ١٠٢).

يتضح مما سبق أن تمويل برامج تعليم الكبار تمويل تشاركى تتضافر فيه العديد من الهيئات والمؤسسات والوزارات والذى يختلف بدوره عن تمويلى التعليم المدرسى والذى تختص به وزارة التعليم.

ويعتبر تمويل تعليم الكبار لم يحظ كغيره من تمويل التعليم الأخرى حيث أوضح (زاهر) أن نصيب جهود محو الأمية العملية غالبا ما يكون متواضعا بالقياس لما يصرف على أنواع التعليم الأخرى، ولا يتكافأ مع حجم مشكلة الأمية، لذا فزيادة المخصصات المالية لمحو الأمية بالدرجة الكافية يعنى البحث عن مصادر وموارد مالية جديدة مثلما يعنى عدالة توزيع اعتمادات التعليم بما يرد للأميين حقهم فى التعليم (٢٠: ٣٣).

وقد أضاف (بول برتلسن) أنه ما دامت هناك منافع تعود بشكل غالب على الشركات أو مواقع محلية لأفراد ما فقد وجب على هؤلاء أن يتحملوا المصاريف إما مباشرة أو سداداً لديون التعليم (٢٢: ٢٢٠).

يتضح مما سبق أن تمويل برا مج تعليم الكبار تختلف عن تمويل برامج التعليم النظامى حيث ينظر للأول على أنها تأخذ بواقى ما يصرف على الثانية، وهنا يظهر الاحتياج الشديد للبدائل والتى يمكن أن تمثل المخرج لأزمة تمويل تعليم الكبار.

ثانيا: خبرات بعض الدول فى تمويل برامج تعليم الكبار:

١- خبرة كندا:

يُعد التمويل العائق الأساسى فى وجه فرص تعليم مدى الحياة كفء، والذى يتم توفيره داخل الجامعات، وقد أدركت الحكومة الكندية ذلك من خلال تبنيها لتصريح وأجندة هامبورج ١٩٩٧م للمستقبل، وبدأ التصريح والأجندة فى مناقشة قضايا تعوق تعليم مدى الحياة من خلال فكرة رئيسة تحت عنوان (اقتصادات تعليم الكبار)، ومما ذكرته كندا فى هذه الأجندة لتحسين ماليات تعليم الكبار ما يلى (٦٨):

١- مساهمة كل من المؤسسات المالية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومساهمة القطاع الخاص والمتعلمين أنفسهم فى تمويل تعليم الكبار.

٢- السعى للاستثمار كما اقترحت اللجنة للتعليم للقرن الحادى والعشرين من خلال تخصيص حصة مساوية للتعليم خاصة بتعليم الكبار.

٣- اقتراح أن تخصص كل وزارة (زراعة - صحة - تنمية) حصة من ميزانياتها الخاصة لبرامج تعليم الكبار باعتبار ذلك استثمار للإنتاج فى شتى مجالات المجتمع.

٤- تخصيص حصة مساوية من مصادر التعليم فى مجال تعليم المرأة لضمان مشاركتها التامة فى مختلف مجالات العلم والمعرفة.

٥- تعزيز ما ورد فى إقرار منظمة العمل الدولية (١٤٠) لعام ١٩٧٤ فما يختص بإجازات التعليم المدفوعة.

٦- تشجيع المشاركة المجتمعية فى تعليم الكبار من خلال المبادرات المجتمعية الخلاقة والتى تركز على قوة وقدرات كل أفراد المجتمع.

٧-مقايضة الديون الحالية للدول المتقدمة وتحويلها إلى استثمارات فى مجالات التنمية البشرية فى الدول النامية.

كل هذه الاقتراحات لم تتم تطبيقها، فما زال هناك نقص فى التمويل الخاص برامج تعليم الكبار فى أونتاريو(Ontario).

كما يوجد نموذج كندى آخر متمثل فى دبلوم تعليم الكبار بكلية الآداب والفنون التطبيقية جامعة وادى فريزر، حيث تعتمد الكلية على مصادر تمول لبرنامج تعليم الكبار من خلال الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية، إضافة إلى الرسوم التى يتم تحصيلها من الطلاب نظير الاستفادة من البرامج التعليمية المقدمة، هذا وقد اتجهت الدولة إلى التمويل المحلى من خلال قيام الأقاليم المحلية بإصدار أسهم محلية لتلبية الموارد المالية اللازمة للعملية التعلمية (٦٩).

٢- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠):

ينقسم التمويل فى مجال تعليم الكبار فى أمريكا إلى الحكومة الفيدرالية، إضافة إلى المعونات المحلية والهبات التى تمنحها الولايات.

إن العبء الأكبر يقع على عاتق الحكومة الفيدرالية، والتى تساهم بما يزيد عن

٩٠٪ من جملة الميزانيات المخصصة لبرامج محو الأمية فى مختلف الولايات، بينما تساهم المحليات بنسبة ١٠٪، وعلى الرغم من أن الحكومة الفيدرالية تتحمل العبء الأكبر إلا أن الولايات والمحليات لها حرية إنفاق المعونات التى تقدمها الحكومة حسب إدارتها.

كما تقدم الحكومة الفيدرالية معونات مالية لتمويل برامج محو الأمية للذين يتقنون مهارات اللغة والبرامج الوظيفية للعمال، كما تتولى الحكومة الفيدرالية تمويل تلك البرامج فى المناطق النائية، وهكذا يتضح مما سبق أن الحكومات مهما كانت متقدمة إلا أنها لاتستطيع أن تقوم بمفردها بقضية التمويل، فلابد من البحث عن بدائل معينة حتى تضمن نجاح برامج تعليم الكبار فى العالمين المتقدم منها والنامى.

ثالثا: البدائل غير التقليدية التى يمكن الاستفادة منها فى تمويل برامج تعليم الكبار:

إن التزايد المستمر على طلب التعليم وخاصة فى الدول النامية نتيجة النمو السكانى وقلة الموارد، وطموحات الحكومات فى تقديم فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع وخاصة الفئات الأكثر احتياجا، كل ذلك أدى إلى «ضغوط شديدة على ميزانيات الدول مما جعلها تفكر فى استحداث أساليب ووسائل لخفض كلفة التعليم، أو ترشيد استخدام الموارد المالية النادرة المتاحة لأقصى حد» (٢٣: ٣٣٨).

ومن ثم فإن الحاجة إلى توفير بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم بصفة عامة وبرامج التعليم الكبار بصفة خاصة أصبحت ضرورة عصرية وحتمية تعليمية وفريضة مستقبلية، حتى يتم تقليل تكلفة تلك البرامج، وترفع من كفايتها الداخلية، وفى هذا السياق تزايدت الدعوة إلى تشجيع الجهود الذاتية ومساهمات رجال الأعمال فى تمويل التعليم، واعتبار تلك المشاركة الشعبية مصدراً مهماً من مصادر التمويل فى حالة حسن استخدامها وتنظيمها والاستفادة منها (٢٤: ١٧).

من العرض السابق يتضح أن هناك علاقة بين تكلفة التعليم وتمويله وتوفير المتطلبات المالية ولكن المتطلبات المالية لاتستطيع الدولة بمفردها تحقيقها، ولذا فالبحث عن البدائل بأن أمراً مفروضا على المجتمعات أما عن الأمر الأكثر أهمية هو كيفية التوازن بين الموارد المتاحة والبدائل فى حالة الاعتماد عليها.

ويمكن تحقيق البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار من خلال:

- تقديم الدعم المالى من خلال أرباب العمل فيما يتعلق بتكلفة التدريب المهنى، وذلك لما للتدريب من أثر فعال وملائم مع الحاجات الصناعية والزراعية، وهذا يستوجب مشاركة أرباب العمل فى وضع سياسات التدريب الحرفى لغرض ضريبة تدريب تطوعية، إضافة إلى إمكانية الحصول على الدعم المالى فى شكل مساعدات ثنائية أو متعددة لمشروعات محددة أو من هيئات خيرية (٢٥: ٢٤).

هذا وقد أضاف (طنش) العديد من الموارد لبرامج محو الأمية تأخذ عدة أشكال تتمثل فى:

- قيام الهيئات والمؤسسات بتقديم بعض موظفيها للعمل فى البرامج على أن تتحمل مكافآتهم ومرتباتهم.

- تيسير استخدام وسائل الاتصال والمواصلات، بحيث تتحمل جهة ما نفقات استخدام التليفونات أو تقديم سيارتها للعاملين أو الدارسين.

- الدعم الإعلامى، وذلك بأن يتم الإعلان عن البرامج مجاناً فى الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون، أو تخفيض تكلفة الإعلان.

وأضاف (عباس) أنه يمكن تطبيق مبدأ الفعالية دون التأثير على مستوى المخرجات، وذلك بتوفير البدائل الآتية (٢٧: ١٦):

- ضغط المصروفات حتى لاتصبح الخدمات الإدارية عبئا ثقيلا على ميزانية البرامج.

- الحد من المصروفات الخاصة باستغلال المياه والكهرباء والأدوات والوسائل التعليمية.

- ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية لخفض النفقات إلى أقل حد ممكن.

- البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار مع عدم خفض الجودة هذا، وقد أضافت (السحماوى) مصادراً لتمويل التعليم يمكن الاستفادة منها فى بدائل تمويل برامج تعليم الكبار كان من أهمها (٢٨: ٢١١-٢١٢).

- تمويل التعلم عن طريق المجتمعات المحلية والتى يمكن أن توفر موارد من عدة طرق هى:

- وضع رسوم يحصل من المواطنين عند تعاملهم مع أجهزة التعليم بالمحافظة وذلك من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية بنسب محدودة.

- فرض إتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة.

- فرض رسوم على النقل الداخلى والخارجى لمنتجات المحافظة.

- تشجيع الأهالى على التبرع بكافة الوسائل، وذلك بالتوعية ونشر المعلومات الخاصة بالجانب المالى للتعليم.

بينما يشير (فيصل محمد) إلى أن هناك صوراً متعددة للتمويل غير الحكومى يمكن الاستفادة منها فى تمويل برامج تعليم الكبار تتمثل فى: (٢٩: ٦٢-٦٣).

- التبرعات والهبات: حيث تلجأ الدول إلى حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم، وبتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات، أو إقامة المبانى، والتبرع بالأرض وتسمى هذه الجهود الذاتية.

- إسهامات القطاع الخاص حيث يمكن استثمار أفراد أو هيئات يكون ناتجة عن فتح مؤسسات تعليمية سواء نظامية أو غير نظامية.

- مساهمة مؤسسات الإنتاج فى الإنفاق، إضافة إلى إيرادات الأملاك العقارية والصناعية والنقدية وغيرها.

ويمكن استقطاب التمويل وتطبيق كافة البدائل السابق ذكرها على برامج تعليم الكبار، كما يمكن أخذه من الكبار أنفسهم ومن وحدات الحكم المحلى، وهذا ما هو سائد فى جميع دول العالم حيث أشارت (دعاء عثمان) قائلة أن هناك مصادر غير حكومية تتمثل فى (٣٠: ١٤٧).

- مصروفات واشتراكات حصيلة المبيعات والإعلانات، إضافة إلى تبرعات الجمعيات الخيرية، ومنح قروض الهيئات والمنظمات الدولية والأجنبية.

ويتضح مما سبق أن تمويل التعليم بصفة عامة وبرامج تعليم الكبار بصفة خاصة أمر فى غاية الأهمية، وذلك لإنجاح العملية التعليمية، والتى بدأ التفكير وإعادة النظر فى هيكلتها فى الوطن العربى، تلك الهيكلة اقتضت الأخذ بعدة اعتبارات أهمها (٣١: ١٥٦):

- تبنى هياكل مالية مرنة تحقق العدالة والمساواة فى توزيع الاعتمادات المالية الحالية.
- زيادة الاعتماد على التمويل الذاتى.
- إعادة صياغة الأولويات القومية بحيث يأخذ التعليم حقه من الناتج المحلى الإجمالى والإنفاق العام.
- تحريك حماسة الجمهور والمبادرات الشخصية للمشاركة فى تمويل التعليم العربى.
- الانفتاح على مبادرات المجتمع المدنى والقطاع الخاص .
- الاستفادة من منجزات الثورة المعلوماتية فى مجالات التعليم النظامى وغير النظامى إلى تخفيض تكلفة التعليم إلى أقصى حد ممكن.
- التفكير فى صيغ وأساليب فاعلة لتجسير الفجوة بين مؤسسات التعليم المدنى والقطاع المحلى.

وبعد استعراض البدائل غير التقليدية التى طرحت فى مجال تعليم الكبار أو للتعليم النظامى والتى يمكن الاستفادة منها فى تمويل تعليم الكبار، مع الأخذ فى الاعتبار بأن البدائل التى يمكن أن تسهم بها الشركات للأفراد لاتضيع، بل يعود استثمارها على تلك الهيئات والمؤسسات حيث أشار (الطنوبى) قائلا أن برامج محو الأمية أكثر اقتصادية من برامج التعليم النظامى، وأن ما ينفقه أصحاب المصانع أو المزارع على تعليم الأفراد لديهم فى برامج محو الأمية الوظيفية يكون أكثر عائدا على المدى البعيد (٣٢: ٦٤).

وأضاف (بول برتلسن) لوناً جديداً للبدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار أطلق عليه ضرائب على المنتجات الأولية، حيث إن نجاح الدول االنامية فى اتفاقها على أن تجعل البلاد المتقدمة تدفع تكاليف ما يسمى بضرائب التدريب على

المنتجات التى لاتستطيع البلاد الغنية مطلقا أن تنتج بدائل لها (٣٣: ٢٢٢).

وأشار (عباس) أنه يمكن الاستعانة بالتمويل التضخمى، ويعنى ذلك زيادة النقود والائتمان دون أن تصاحب زيادة مماثلة فى معدل الإنتاج، وأوجب على المسؤولين الذين يبحثون عن بدائل جديدة لتمويل برامج تعليم الكبار مراعاة ما يلى:

١ - طرق التمويل: ويعنى بها الأساليب التى يحسن اتباعها للحصول على المال اللازم من المصادر المختلفة سواء أكانت كتابة طلب خاص للجهات الرسمية، أم طلب إذن خاصة بجمع التبرعات بحيث تستوفى الأوضاع القانونية الشكلية التى لا غنى عنها فى المسائل المالة.

٢ - أوقات التمويل: فمن الضرورى أن نختار الوقت المناسب للحصول على الأموال من المصادر المختلفة خاصة فى حالة الإسهام المحلى، ويراعى فيها دائما مواعيد الحصاد والجنى وتسويق الحاصلات.

٣ - ضرورة العمل على توفير الضمانات التى تؤدى إلى استمرار التمويل من المصادر المختلفة، وإلا تجمدت المشروعات وانعدمت فائدتها مع تحديد دور كل مصدر وأنواع البرامج التى تمولها (٣٨: ٣٤١ - ٣٤٣).

يتضح مما سبق أن البدائل التى يمكن أن تتبناها الدولة لتعزيز تمويل تعليم الكبار سواء تبنى تلك البدائل أو الحد من نفقات النظام التعليمى من حيث تقليل معدلات الرسوب والتسرب، ورفع كفاءة المعلم وغيرها من داخل منظومة العملية التعليمية، أو الحد من النفقات باتباع أساليب إدارية أكثرها نجاحاً فى الربط بين النفقة وصرفها وحسن المتابعة والتقويم للعمل الإدارى إلى غير ذلك من هذه البدائل.

الدراسة الميدانية:

أولاً: لمعرفة أى المحاور أكثر تأييداً لدى عينة المعلمين، قام الباحث بترتيب المحاور وفق ما يلى:

جدول رقم (٢)

يوضح ترتيب محاور الاستبانة حسب المتوسط الحسابى المرجح بعد العبارات والانحرافات المعيارية

م	المحور	عدد العبارات	المتوسط الحسابى	المتوسط الحسابى المرجح بعدد العبارات	الإنحراف المعيارى	الترتيب
١-	محور بدائل تتبانها الدولة.	١٩	٩,٠	٢,٥٨	٥,٦٠	الأول
٢-	محور بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى.	١٥	٣٧,٦١	٢,٥١	٥,٥٥	الثانى
٣-	محور بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى.	١٥	٣٦,٢٢	٢,٤١	٤,١٣	الثالث

يتضح من الجدول السابق أن محور «بدائل تتبانها الدولة» احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابى (٢,٥٨) درجة وانحراف معيارى (٥,٦٠) درجة بينما جاء محور تقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٣٧,٦١) درجة، وانحراف معيارى (٥,٥٥) درجة، وأخيراً جاء محور تقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى فى المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى (٣٦,٢٢) درجة، وانحراف معيارى (١٣,٤) درجة.

من خلال النتائج السابق ذكرها يتضح أن المحور الخاص بتبنى البدائل الجديدة أمر طبيعى وضرورى أن يحتل المرتبة الأولى، وذلك لأن الدول المتقدمة والنامية تبخل على تعليم الكبار وتعطيه بواقى التعليم النظامى، وأن البحث عن بدائل جديدة يعيد هيكلة نظام التعليم، ويحقق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وهذا ما أكد عليه (السنبل) من ضرورة تحريك الجمهور والمبادرات الشخصية فى تمويل التعليم، والانفتاح على مبادرات المجتمع المدنى والقطاع المحلى، كما اتفقت هذه النتيجة إلى

ما دعا إليه (فهمى) من الاهتمام بالفئات الأكثر احتياجاً، وتقديم فرص متكافئة فى التعليم أدى بالضرورة إلى ضغوط شديدة على ميزانية الدول، مما جعلها تفكر فى استحداث أساليب ووسائل جديدة للتمويل من ناحية، وترشيد الاستهلاك من داخل النظام الإدارى والتعليمى معاً، كما اتفقت هذه النتيجة مع ما نادى به (مختار حمزة وآخرون) من أنه لا سبيل للتغلب على هذه المشكلة التمويلية إلا بإيجاد مصادر جديدة إضافية، وترشيد الإنفاق.

ثانياً: ترتيب العبارات داخل المحاور حسب درجة أهميتها من وجهة نظر عينة المعلمين:

(١) المحور الأول: بدائل تتبناها الدولة:

خصص الباحث تسع عشرة عبارة تناولت تلك البدائل، وأخضعها للأوزان النسبية لإيجاد المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر عينة المعلمين.

جدول رقم (٣)

رأى عينة المعلمين فى البدائل التى تتبناها الدولة

م	العبارات	المتوسط الحساب	الإنحراف المعيارى	الترتيب
٧-	إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال فى المساهمة فى تمويل برامج تعليم الكبار فى المناطق الأكثر احتياجاً.	٢,٧٩	٠,٤٩	الأول
١٦-	تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار.	٢,٧٦	٠,٤٩	الثانى
١٠-	الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (٨) لسنة ١٩٩١، والتى نصت على أن تعليم الكبار مسؤولية قومية تلتزم بها جميع الجهات.	٢,٧٤	٠,٥٦	الثالث
١٣-	منح الدارسين فى المؤسسات الحكومية قروض بدون عوائد ربحية من قبل البنوك يتم تسديدها بعد محو أميتهم.	٢,٧٢	٠,٥٧	الرابع

م	العبارات	المتوسط الحساب	الإنحراف المعيارى	الترتيب
٤٩ -	إزالة المعوقات الروتينية لدعم برامج تعليم الكبار فى المجتمع.	٢,٧٠	٠,٥٦	الخامس
٤٨ -	تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار فى المجتمع.	٢,٦٧	٠,٦٣	السادس
٣٤ -	الاستفادة من التجارب الناجحة فى تمويل برامج تعليم الكبار.	٢,٦٦	٠,٦١	السابع
١٩ -	تبنى فكرة إنشاء مؤسسة أهلية تمول من قبل الهبات والتبرعات لدعم الفقراء من الدارسين.	٢,٦٥	٠,٦٤	الثامن
٢٥ -	بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع.	٢,٦٣	٠,٦٤	التاسع
٣٧ -	الاستفادة من وسائل الإعلام فى رفع شعار كوبا على كل أمى أن يجد له معلماً، وعلى كل معلم أن يجد له أمياً يتولى تعليمه.	٢,٦١	٠,٦٨	العاشر
٢٢ -	تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير، وذلك بتكريمهم أمام المجتمع.	٢,٦٠	٠,٧٠	الحادى عشر
٢٨ -	الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسيف واليونكسو فى إنجاح برامج تعليم الكبار	٢,٥٤	٠,٧١	الثانى عشر
٣١ -	الاستفادة من الوقف الدينى فى دعم برامج تعليم الكبار.	٢,٥٢	٠,٦١	الثالث عشر
٤٦ -	التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة.	٢,٥١	٠,٦٩	الرابع عشر
٤٧ -	تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنى والهيئة العامة لتعليم الكبار.	٢,٥٠	٠,٧٦	الخامس عشر
٤٠ -	فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية.	٢,٩	٠,٧٢	السادس عشر
٤٣ -	إنشاء مجالس متخصصة فى الهيئة العامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات.	٢,٣٧	٠,٧٣	السابع عشر
٤ -	توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية.	٢,٣٢	٠,٨٤	الثامن عشر
١ -	فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تتناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضى وشراء السيارات.	٢,٢٣	٠,٨١	التاسع عشر
	الإجمالى	٢,٥٨	٥,٦٠	الأول

لاحظ من الجدول السابق ما يلى:

أن العبارة رقم (٧) «إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال فى المساهمة فى تمويل برامج تعليم الكبار فى المناطق الأكثر احتياجاً» احتلت المرتبة الأولى فى البدائل التى تمكن أن تتبناها الدولة بمتوسط حسابى (٢,٧٩) درجة، وانحراف معيارى (٠,٤٩) درجة، ويرجع ذلك إلى أن تمويل برامج تعليم الكبار يجب أن يكون تشاركى تتضافر فيه جهود العديد من المسؤولين والجهات والهيئات بما فيها مساهمات رجال الأعمال، وتتفق هذه النتيجة مع ما دعا إليه (الصدفى وآخرون) من ضرورة إنشاء مؤسسة تمول من قبل رجال الأعمال لمساندة ذوى الحاجة من الطلاب فى التعليم الجامعى، كما أكد (إبراهيم) أن التعليم فى المناطق الأكثر احتياجاً لاينبغى النظر إليه من زاوية تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية فقط، بل هو أمر ضرورى من منظور التنمية الاقتصادة (٤٢: ١١٣).

- جاءت العبارة (١٦) والتى تنص على «تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار» وترجع أهمية العبارة إلى أن القطاع الخاص يمثل خط الدفاع الثانى للدولة بعدما تضاءلت جهود الحكومات وتراجعت، وهذا ما أكده (بول برتلسن) من أنه ما دامت هناك منافع تعود بشكل غالب على الشركات أو مواقع محلية لأفراد ما فقد وجب على هؤلاء أن يتحملوا بعض المصاريف، كما اتفقت هذه النتيجة مع ما دعا إليه (فيصل) أنه لابد من إسهامات القطاع الخاص، حيث يمكن استثمار أفراد أو هيئات تكون ناتجة عن فتح مؤسسات تعليمية سواء نظامية أو غير نظامية.

- احتلت العبارة (١٠) والتى تنص على «الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (٨) لسنة ١٩٩١م، والتى تنص على أن تعليم الكبار مسؤولية قومية تلتزم بها جميع الجهات، وهذا ما أكده (جعفر) من أن ضرورة العمل فى تعليم الكبار لابد وأن ينطلق ن خلال العمل الجماعى الذى تشارك فيه جميع الجهات الحكومية والشعبية والتنظيمات الحزبية والسياسية والقطاعات المختلفة كل وفق قدراته وإمكاناته

(١٤٧:٤٣)، حيث نص قانون (٨) ١٩٩١م أن مسؤولية الهيئة تنظيمية إشرافية للعمل وليست تنفيذية بشكل كامل فلابد من تضافر الجهود وفقاً للخطة العامة لتعليم الكبيار وطبقاً لأحكام القانون.

- جاءت العبارة (١٣) والتى تنص على «منح الدارسين فى الحكومية قروض بدون عوائد ربحية من قبل البنوك الوطنية يتم تسديدها بعد محو أميتهم» فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (٢,٧٢) درجة وانحراف معيارى (٠,٥٧) درجة، وتتفق هذه النتيجة مع ما دعا إليه أحمد فؤاد حلمى من أن تمويل التعليم يطرح الاستفادة من الموارد الممكنة التى تستطيع أن تمد التعليم المال اللازم سواء من ميزانية الدولة أو السلطات المحلية، أو الضرائب الخاصة، أو القروض التى يمكن أن تتم لهذه الغاية، عندئذ يمكن للدولة أن تتبنى هذه الفكرة حتى تسير على موظفى الحكومة مواصلة تعليمهم بعد محو أميتهم دون أدنى عوائد ربحية مع التيسير على هؤلاء الموظفين وقت سدادهم.

- احتلت العبارة (٤٩) والتى تنص على «إزالة المعوقات الروتينية أمام المتبرعين عينياً أو مادياً، المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى (٢,٧٠) درجة، وانحراف معيارى (٠,٥٦)، ويرجع أهمية البند أن أهل الخير كثيرين، ويرغبون فى التبرع لمثل هذه المشروعات فيجدون المعوقات أمامهم على الرغم من حصول الهيئة العامة لتعليم اللكبار حرية فى تنفيذ السياسات الخاصة بالمجال، كما حصلت الهيئة على فتوة من دار الإفتاء بجواز صرف زكاة المال على مشروعات محو الأمية.

- جاءت العبارة (٤٨) والتى «تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار فى المجتمع» فى المرتبة السادسة بمتوسط حسابى (٢,٦٧) درجة، وانحراف معيارى (٠,٦٣) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن المؤسسات الإنتاجية فى المجتمع كثيرة ومتنوعة، ويمكن أن تتحمل أعباء من يعملون بداخلها وسيعود النفع على تلك المؤسسات فى المقام الأول حيث أثبتت «معظم الدراسات التى أجريت على استخدام الاستراتيجيات التعليمية فى المجالات الإنتاجية أن الأفراد ذوى المستويات

التعليمية يؤدون أعمالاً أفضل من غيرهم، أى ينتجون ويصنعون أكثر وأفضل من غيرهم الأقل تعليماً أو الأميين فى وحدة زمنية مماثلة» (٤٤: ٢٣)، كما أكد فيصل محمد على ذلك حيث أن المؤسسات الإنتاجية يمكن أن تعقد اتفاقات تعاون تعود بالنفع على الطرفين من جهة المؤسسة الإنتاجية والمؤسسة التعليمية مهما كان نوعها سواء تعليم نظامى أم غير نظامى.

- احتلت العبارة (٣٤) والتى تنص على «الاستفادة من التجارب الناجحة فى تمويل برامج تعيلم الكبار» المرتبة السابعة بمتوسط حسابى (٦٦ , ٢) درجة، وانحراف معيارى (٦١ , ٠) درجة، حيث يجرى تعويض نقص الموارد المالية عن طريق استقطاب التمويل من المشروعات الصناعية والتجارية، ومن الكبار أنفسهم، ومن وحدات الحكم المحلى وهذا الاتجاه سائد فى جميع دول العالم، وهذا ما أكدته دعاء عثمان فى دراستها.

- جاءت العبارة (١٩) والتى تنص على «تبنى فكرة إنشاء مؤسسات أهلية تمول من قبل الهبات والتبرعات لدعم الفقراء من الدراسين» فى المرتبة الثامنة بمتوسط حسابى (٦٥ , ٢) درجة، وانحراف معيارى (٦٤ , ٠) درجة، وهذا البديل تلجأ الدول إليه عن طريق حث الأفراد القادرين على التبرعات والهبات، وتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات أو إقامة المبانى أو التبرع بالأرض، ويسمى هذا المصدر بالجهود الذاتية، وهذا ما أكده فيصل محمد على.

- احتلت العبارة (٢٥) والتى تنص على «بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع» المرتبة التاسعة بمتوسط حسابى (٦٣ , ٢) درجة، وانحراف معيارى (٦٤ , ٠) درجة، حيث لم يقتصر الأمر على تعليم القراءة والكتابة ولكن بعد التمكن من القرائية يتوجه الدارس إما إلى الهارات الحياتية العملية ويتقن تلك المهارات ويتعلم حرفة تعود عليه بالنفع، وإما التوجه إلى المهارات العلمية، فمثل هذه المنتجات يمكن الاستفادة منها فى دعم وتعزيز تلك البرامج والعمل على إنجاحها.

- جاءت العبارة (٣٧) والتى تنص على «الاستفادة من وسائل الإعلام فى نشر شعار كوبا على كل أمى أن يجد له معلماً، وعلى كل معلم أن يجد له أمياً يتولى تعليمه» فى المرتبة العاشرة بمتوسط حسابى (٢,٦١) درجة، وانحراف معيارى (٠,٦٨) درجة، وترجع أهمية هذا البديل من أهمية وسائل الإعلام، وما لها من دور إيجابى فى تحفيز الكبار على التعلم، وهذا البديل دعوة لحسن استغلال الإعلام بشتى صوره وأنواعه مع الاستفادة من التجارب الرائدة فى ذلك مثل تجربة كوبا.

- احتلت العبارة (٢٢) والتى تنص على «تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير، وذلك بتكريمهم أمام المجتمع» المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابى (٢,٦٠) درجة، وانحراف معيارى (٠,٧٠) درجة، وترجع أهمية هذا البديل فى بث الحمية والحماس فى الجهود الذاتية أمام أهل الخير، حيث يمكن بتكريمهم فى كافة وسائل الإعلام من قبل المسؤولين فى المنطقة التى ينتمون إليها.

- جاءت العبارة (٢٨) والتى تنص على «الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونيسيف واليونسكو فى إنجاح برامج تعليم الكبار» فى المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابى (٢,٥٤) درجة، وانحراف معيارى (٠,٧١) درجة، ويرجع أهمية هذا البديل فى الاستفادة المقدمة لكثير من الدول وخاصة النامية، والتطلع ما يحدث فى المجال فى الدول المتقدمة.

- احتلت العبارة (٣١) والتى تنص على: «الاستفادة من الوقف الدينى فى دعم برامج تعليم الكبار» المرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٥٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦١) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الوقف الدينى يمكن أن يؤدى دوراً مهماً فى حفز وتشجيع الدارسين على مواصلة التعليم، إضافة أنه يمكن أن يكون مصدراً مهماً فى تمويل البرامج، وقد أخذت الهيئة العامة لتعليم الكبار فتوى من دار الإفتاء المصرية بحق صرف أحد مصاريف الزكاة والصدقات على برامج تعليم الكبار.

- جاءت العبارة (٤٦) والتى تنص على التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة

بكفاءة «فى المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابى (٢٢,٥١) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٩) درجة، ويرجع أهمية البديل فى وضع الخطة طبقا للإمكانات المتيسرة لا بالقدر الذى يتناسب مع الاحتياجات الميدانية، وهذا ما أكد عليه طنش.

وجاءت العبارة (٤٧) والتى تنص على «تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنى والهيئة العامة لتعليم الكبار» المرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٥٠) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٦) درجة، ويرجع أهمية البديل إلى أن الدور الفعال والإيجابى للمجتمع المدنى والذى يمثل خط الدفاع الثانى للدولة بعدما تضاءلت جهود الحكومات وتراجعت، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة ممدوح الصدفى وآخرين حيث توصلوا إلى تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلى عن طريق إنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة يخصص دخلها لزيادة الموارد المالية للتمويل الجامعى.

وجاءت العبارة (٤٠) والتى تنص على «فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية» فى المرتبة السادسة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٤٩) درجة، وانحراف معيارى (٠,٧٢) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن دخول الأفواج السياحية عالية، وليس من المستحب أن تأتى جموع السياح فى الفنادق وتجد العمالة المصرية لا تقرأ ولا تكتب، وأن برامج تعليم الكبار معطلة، من هنا ترى الدراسة فرض تلك الضرائب الخاصة بتمويل تلك البرامج والعمل على إنجاحها.

احتلت العبارة (٤٣) والتى تنص على «إنشاء مجالس متخصصة فى الهيئة العامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات» المرتبة السابقة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٣٧) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٣) ويرجع أهمية البديل أن هناك أفراداً كثيرين يرغبون فى التبرع ولكنهم لايعلمون المختصين فى المجال حتى يتضمنوا وصول هذه التبرعات فى مكانها، من هنا جاء أهمية هذا البديل وخاصة أن هناك وفرة فى الموظفين وانتشار ما يسمى بالبطالة المقنعة، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة ممدوح الصدفى وآخرين والتى تمثلت فى إنشاء مؤسسة أهلية تمول من قبل رجال الأعمال والتبرعات والهبات.

جاءت العبارة (٤) والتى تنص على «توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية» فى المرتبة الثامنة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٣٢) درجة، وانحراف معيارى (٠,٨٤) درجة، ويرجع سبب تأخير هذا البديل فى أن البلد تمتلىء بكثرة الطوابع ومعونات الشتاء وغيرها، فقد ينظر البعض أن ما أكثر الطوابع ولكن ما مدى تفعيل نواتج تلك الطوابع فى مجال تعليم الكبار، لذا تقترح أن يكون هناك طابع يختص بشؤون تعليم الكبار بعيد عن أى طوابع أخرى.

احتلت العبارة (١) والتى تنص على «فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضى وشراء السيارات «المرتبة التساعة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٣٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٨١) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن الفئات الأكثر ثراء فى المجتمع والذين ينفقون أموالهم الكثيرة فى أمور الحياة والتى منها شراء الأراضى والمتاجرة فيها وشراء السيارات فليس هناك مانع فى فرض ضريبة ليست كبيرة لمساعدة الفئات المهمشة والأكثر احتاجاً فى المجتمع لمواصلة تعليمهم، وتوفير برامج تعليم الكبار الفنية باحتياجاتهم ومتطلباتهم.

المحور الثانى: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى:

احتل محور البدائل المخصصة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى المرتبة الثالثة، وخصص الباحث لهذا المحور خمس عشرة عبارة، وتم إخضاعها للأوزان النسبية لإيجاد متوسطاتها الحسابية وانحرافتها المعيارية، وذلك لترتيبها حسب أهميتها، والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

يوضح رأى عينة المعلمين فى البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى

م	العبارات	المتوسط الحساب	الانحراف المعيارى	الترتيب
٢	استخدام وسائل تكنولوجيا أقل تكلفة وأكثر فعالة فى تنفيذ البرامج.	٢,٧٠	٠,٦٠-	الأول
٥	التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم.	٢,٦٣	٠,٦٢	الثانى
١١	الحد من ظاهرة التسرب من برامج تعليم الكبار.	٢,٦٢	٠,٦٦	الثالث
١٤	تأهيل الفئة غير التربوية العاملة فى مجال تعليم الكبار.	٢,٦١	٠,٧٠	الرابع
٨	تبنى سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة.	٢,٦١	٠,٧٠	الرابع مكرر
١	خفض نسب الرسوب للدارسين.	٢,٥٦	٠,٦٩	السادس
٢٣	البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار.	٢,٥٥	٠,٧٤	السابع
٤٤	تبنى أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بُعد والتعليم الموازى.	٢,٥٠	٠,٦٧	الثامن
٣٨	وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة.	٢,٥٠	٠,٦٧	الثامن مكرر
٢٠	ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية.	٢,٢٨	٠,٨٨	العاشر
٣٥	وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التى يمتلكونها.	٢,٢٧	٠,٨٢	الحادى عشر
٢٩	الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر.	٢,١٧	٠,٨٦	الثانى عشر
١٧	أن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة فى حالة بقائه للإعادة خاصة من القطاع الحكومى.	٢,١٥ ٢,٠٥	٠,٨٨ ٠,٩٠	الثالث عشر
٣٢	زيادة وقت التعليم للدارسين بمراكز التعليم والتدريب	٢,٠١	٠,٩٠	الرابع عشر
٢٦	زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلاً.			الخامس عشر
	الإجمالى	٢,٤١	٤,١٣	الثالث

يتضح من الجدول السابق أن محور البدائل غير التقليدية لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى (٢,٤١) درجة، وبانحراف معيارى (١٣, ٤) درجة، وترجع أهمية المحور لأهمية الجانب التعليمى فى تسيير ونجاح البرامج الخاصة بتعليم الكبار، كما يرجع أهمية إبراز المحور فى عدم وجود موارد مالية كافية قد يؤدى إلى تغيير فى خطة التعليم، وهذا ما أكده سيف الدين فهمى (٤٥: ٣٢٦) وذلك لأن مستقبل المدنية الحديثة يتوقف على مساعدة الإدارة التعليمية على التغيير المرغوب فيه، والعمل على التوافق مع هذا التغيير، وهذا ما أكده سليمان (٤٥: ١٠).

احتلت العبارة رقم (٢) والتى تنص على «استخدام وسائل تكنولوجيا أقل تكلفة وأكثر فعالية فى تنفيذ البرامج» المرتبة الأولى فى المحور بمتوسط حسابى (٢,٧٠) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٠) درجة، وذلك لأن استخدام الوسائل التكنولوجيا تجلب العديد من الفوائد منها تحقيق أقصى استفادة من ميزانية المراكز البحثية، وتحقيق أفضل استخدام وأقصى عائد من الأجهزة المعملية، وهذا ما أكده محمد إبراهيم بلح (٤٦: ١٠).

جاءت العبارة رقم (٥) والتى تنص على «التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم» فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٢,٦٣) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٢) درجة، ويرجع أهمية البديل من الشكوى المتكررة من حشو المناهج وإلزامية الدارسين بها، فمن الأفضل الانتقال بالدارس الكبير من مرحلة التعليم إلى مرحلة التعلم والانطلاق لأن عقله وخبرته كبيرة، وهذا ما أكده المصيلحى قائلاً «بأن الكبار لديهم مدى أكبر وأعرض من الخبرة، وأن أنماط تفكير الكبار تبدو واضحة ومحددة» (٤٧: ١٨٥).

احتلت العبارة (١١) والتى تنص على «الحد من ظاهرة التسرب من برامج تعليم الكبار» المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى (٢,٦٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٦) درجة، وذلك لأن التسرب يشكل ما يطلق عليه الفاقد أو المهدور فى التعليم لما

يترتب عليه من ضياع للجهد والمال الذى ينفق عليه، وهذا ما أكده درويش (٤٨. ٤٩٨).

جاءت العبارة (١٤) والتى تنص على «تأهيل الفئة غير التربوية العاملة فى مجال تعليم الكبار»، فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (٢,٦١) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن الفئة غير المؤهلة تربوياً فى مجال تعليم الكبار تؤثر بالسلب فى إنجاز العمل، وذلك لأنه بقدر ما تكون الاتجاهات إيجابية بقدر ما يكون ثمة تأثير قوى وكبير على معدلات المشاركة فى برامج تعليم الكبار، وهذا ما أكده المصيلحى فى دراسته (٤٩: ١٨٣).

احتلت العبارة رقم (٨) والتى تنص على «تبنى سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة» المرتبة الرابعة مكررة بمتوسط حسابى (٢,٦١) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن السياسة التعليمية لابد وأن تتصف بأنها دينامية ومرنة، وأنها قابلة للتطبيق، وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، ويتم بناؤها فى ضوء أهداف متفق عليها، وهذا ما أكده بكر (٥٠: ٣) عندئذ تؤثر مرونة السياسة التعليمية فى التوظيف الأمثل لميزانية البرامج المراد تحقيقها فى مجال تعليم الكبار.

جاءت العبارة (٤١) والتى تنص على «خفض نسبب الرسوب للدراسين» فى المرتبة السادسة بمتوسط حسابى (٢,٥٦) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٩) درجة، حيث إن رسوب الدارسين يقف وراءه جملة من العوامل منها ضعف وجود الحوافز وصعوبة الامتحانات، وقصور فى تأهيل المعلمين، وهذا ما أظهرته دراسة عبدالعظيم السعيد مصطفى (٥١: ٣٢٢)، وعندما يتم معالجة الأسباب السابق ذكرها فإن ذلك يعود بالنفع وبتوافر الميزانية التى تهدر بدون طائل، عندئذ يكون نجاح برامج تعليم اللكبار من الممكن تحقيقه.

احتلت العبارة (٢٣) والتى تنص على «البحث عن وسائل جديدة لطباعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار» المرتبة السابعة بمتوسط حسابى (٢,٥٥) درجة،

وبانحراف (٠٧٤) درجة. ويرجع أهمية البديل فى تطبيق مبدأ الفعالية دون التأثير على مستوى المخرجات، وهذا ما أكده شكرى عباس فى دراسته.

جاءت العبارة (٤٤) والتى تنص على تبنى أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بعد والتعليم الموازى «فى المرتبة الثامنة بمتوسط حسابى (٢,٥٠) درجة)، وبانحراف معيارى (٠,٦٧) درجة، ويرجع أهمية البديل فى التعليم من بعد وغيره من الأنماط الأقل تكلفة وأكثر فعالية فى أنها تعتمد على مقومات التعليم الحقيقى، وفى مقدمتها تحويل التعليم إلى تعلم ذاتى ودراسة ذاتية من أجل الوصول بالتعليم إلى كل راغب مهما كانت ظروفه الاقتصادية، كما أن هذه الأنماط لاترهق الميزانية وتعمل على المحافظة للتمويل المتاح.

احتلت العبارة (٣٨) والتى تنص على «وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة» المرتبة الثامنة بمتوسط حسابى (٢,٥٠) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٧) درجة، ويرجع أهمية البديل أن القطاع الإدارى قطاع عريض يرهق الميزانيات وتسوده اللامبالاة والاعتماد على الآخرين، فعندما يقترن الأجر بالعمل عندئذ يصبح هناك حرص على المحافظة على المال العام، ويتحقق بذلك بديل تقليل الكلفة.

جاءت العبارة (٢٠) والتى تنص على «ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية» فى المرتبة العاشرة بمتوسط حسابى (٢,٢٨) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٨٨) درجة، ويرجع أهمية البديل فى الاقتصاد فى النفقات، وتوظيف وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فعالية، حيث إن استخدام وسائل حديثة توفر على الدارسين والمتدربين الكلفة، إضافة أنها استخدام جماعى وليس فردى.

جاءت العبارة (٣٥) والتى تنص على «وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التى يمتلكونها» المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابى (٢,٢٧) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٨٢) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن الاهتمام بكفاية المعلم تزيد من كفاية التعليم وخفض كلفته، والعناية بإعداد وتدريب

(تكوين) المعلم يؤدى بالضرورة إلى زيادة فعالية التعليم، وجعل الاهتمام بكفاية المعلم أمراً إلزامياً وربط الأجر المستحق على كفاية المعلمين يعود بالضرورة لتقليل الكلفة بطريق غير مباشر، وهذا ما أكده سيف فهمى (٥٢: ٣٤٣)

جاءت العبارة (٢٩) والتى تنص على «الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر» فى المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابى (٢,١٧) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٨٦) درجة، ويرجع أهمية البديل فى ربط الإنتاج بالأجر. حيث إن ظاهرة غياب المعلمين تؤثر بالسلب على مخرجات العملية التعليمية، وعند اللجوء إلى ربط غياب المعلمين بالأجر يؤدى إلى الانضباط فى العمل وخاصة وأن الكثيرين يعملون تحت ضغط، وهذا الإجراء يزيد من فعالية العملية التعليمية، ويحافظ على الميزانية، ويبعدها عن الهدر بشتى صوره.

احتلت العبارة (١٧) والتى تنص على «أن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة فى حالة بقائه للإعادة خاصة من القطاع الحكومى «المرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابى (٢,١٥) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٨٨) درجة، ويرجع أهمية البديل أن الواقع يظهر أن الدارسين فى القطاع العام أو الحكومى هم أكبر قطاعاً وأكثرهم احتياجاً لبرامج تعليم الكبار، إلا أنهم يتكاسلون عن الانضباط فى المشاركة للبرامج، وأقل الفئات حماسة، وذلك لأنهم يعتمدون على تعيينهم فى القطاع الحكومى، ولكن عندما يتم ربط رسوب الدارس بدفع تكاليفه للمرة الثانية، ومطالبته بالمسارعة فى المشاركة لتلك البرامج لتنميته مهنياً، عندئذ يعد ذلك حفاظاً على ميزانية مؤسسته، وكذلك حفاظاً على الميزانية العامة.

جاءت العبارة (٣٢) والتى تنص على «زيادة وقت التعليم للدارسين مراكز التعليم والتدريب» فى المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابى (٢,٠٥) درجة وبإنحراف معيارى (٠,٩٠) درجة، ويرجع أهمية البديل أنه من الوسائل التى استخدمت لخفض كلفة التعليم والتدريب رفع نصاب المدرس، وذلك بزيادة الساعات المقررة للتدريس عندئذ يحدث دمج للساعات فى أقل وقت ويترتب عليه

تقليل مدة الدراسة وتقليل الأجر فى عدد الشهور، وبذلك تتم المحافظة على الميزانية العامة شريطة ألا تزيد ساعات العمل على النصاب المقرر حتى لاتؤثر على كفاءة المخرجات، وهذا ما أكده سيف الدين فهمى (٥٣: ٣٣٩).

وأخيراً جاءت العبارة (٢٦) والتى تنص على «زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلاً» فى المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة من بنود المحور بمتوسط حساب (٢,٠١) درجة وبإنحراف معيارى (٠,٩٠) درجة، ترجع فكرة الاستفادة من هذا البديل فى امتلاك كثير من المعلمين والمدربين كفايات يمكن الاستفادة منها فى إنجاز العمل بدلاً من غير المؤهلين الذين يؤثرون على وقت وجهد وكفاءة العمل، مما يترتب على ذلك حفاظاً على الميزانية وتوفيرها فى بنود أخرى يمكن الاستفادة منها.

(٣) المحور الثالث: بدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى:

احتل محور البدائل المخصصة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى المرتبة الثانية، وخصص الباحث لهذا المحور خمس عشرة عبارة، وتم إخضاعها للأوزان النسبية لإيجاد متوسطاتها الحسابية، وانحرافاتها المعيارية لترتيبها حسب أهميتها والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٥)

رأى عينة المعلمين فى البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى

م	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	الترتيب
١٢ -	الاستفادة من الخبرة العلمية فى سرعة أداء الإجراءات المالية.	٢,٦٧	٠,٥٧	الأول
٢١ -	ضرورة المرونة فى تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة.	٢,٦٥	٠,٦٠	الثانى
١٥ -	الالتزام بالزمن المحدد فى تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة.	٢,٦١	٠,٦٢	الثالث

تابع جدول رقم (٥)

م	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	الترتيب
٢٤-	إعادة النظر فى نظم مكافأة التفوق من حيث المستويات التى تستحق التفوق	٢,٥٦	٠,٦١	الرابع
١٨-	استغلال العام الدراسى أفضل إستغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة	٢,٥٤	٠,٦٧	الخامس
٤٥	توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التى تخدم المجتمع	٢,٥٢	٠,٦٩	السادس
٩-	المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف فى الأموال المرصدوة	٢,٥٢	٠,٦٩	السادس
٣٠-	العمل على التطوير المستمر للتخطيط والموازنة على مدار الوقت المخصص.	٢,٥٠	٠,٧٢	مكرر الثامن
٣٣-	ضغط المصروفات الإدارية حتى لاتصبح عبئاً ثقيلاً على ميزانية البرامج	٢,٤٩	٠,٧٢	التاسع
٣٩-	خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات.	٢,٤٨	٠,٧١	العاشر
٦-	تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات فى تناول الشؤون المالية الخاصة بها	٢,٤٥	٠,٧٤	الحادى عشر
٢٧-	تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال	٢,٤١	٠,٧٢	الثانى عشر
٤٢-	الربط بين النفقة التعليمية وغرضها	٢,٤١	٠,٧٠	الثانى عشر مكرر
٣٦-	تحقيق مبدأ تقسيم لعمل بين الكفايات المتخصصة المختلفة لتحقيق أعلى نتائج للعمل.	٢,٤٠	٠,٧٢	الرابع عشر
٣-	رفع كفاءة استخدام المواد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد.	٢,٣٩	٠,٧٨	الخامس عشر
	الإجمالى			

يتضح من الجدول السابق أن محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٢,٥١) درجة، وبانحراف معيارى (٥,٥٥) درجة، ويرجع أهمية المحور فى أن مستقبل المدنية الحديثة يتوقف

على مساعدة الإدارة على التغيير المرغوب فيه، والعمل على التوافق مع هذا التغيير، وهذا ما أكده سليمان (٥٤: ١٠).

- احتلت العبارة (١٢) والتى تنص على «الاستفادة من الخبرة العلمية فى سرعة أداء الإجراءات المالية» المرتبة الأولى بمتوسط حسابى (٦٧, ٢) درجة وبانحراف معيارى (٥٧, ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى توظيف الجانب التكنولوجى والذى يتمثل فى تطبيق الجانب العلمى للعلم، مما يؤدى إلى إنجاز العمل فى أسرع وقت ممكن.

جاءت العبارة (٢١) والتى تنص على «ضرورة المرونة فى تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة» فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٦٥, ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٦٠, ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن برامج تعليم الكبار تتباين وتختلف فى مضمونها وأهدافها، والساعات المحددة، ومواعيد تطبيق برامجها، وعند توافر المرونة تمشياً مع رغبات الدارسين فإن ذلك يؤدى بالضرورة إلى تحقيق أهداف البرامج دون أى هدر يمكن أن يحدث.

احتلت العبارة (١٥) والتى تنص على «الالتزام بالزمن المحدد فى تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة» المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى (٦١, ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٦٢, ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى نجاح الإدارة وتمسكها بنص القانون المحدد لساعات الدراسية للبرامج حتى لايحدث هدر فتزيد الكلفة ويقل العائد، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى الأمر بمنظار المكسب والخسارة، فعندما تبذل الجهود تجنى المؤسسات ثمار عملها وعندما يحدث تسرب وتقليل للزمن المحدد يعود بالضرر على تلك المؤسسات مما يرهق الميزانية.

جاءت العبارة (٢٤) والتى تنص على «إعادة النظر فى نظم مكافأت التفوق من حيث المستويات التى تستحق التفوق» فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (٥٦, ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٦١١, ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى تطبيق قوانين التعلم فى تشجيع وتعزيز المتفوق دون تعميم، وذلك نظراً لترهل عدد العاملين فى

تلك البرامج مما يجعل التعميم يؤثر على ميزانية المؤسسة، ويؤدى إلى التواكل لبعض الموظفين على حساب الآخرين، ويبنون دماءهم على حساب غيرهم، بينما هذا البديل يحد من هذا الهدر ويحافظ على الميزانية، ويبعث الحماس فى الجميع.

احتلت العبارة (١٨) والتى تنص على «استغلال العام الدراسى أفضل استغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة» المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى (٢,٥٤) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٧) درجة، ويرجع أهمية البديل فى تطبيق ببعض مجالات تعليم الكبار مثل محو الأمية ومواصلة التعليم، وإعداد القادة وغيرها، وذلك لاستغلال الوقت المحدد للدراسة والاستفادة من الطاقات البشرية والثروة البشرية دون أدنى تهاون فى ضياع الوقت لأن ذلك يعمل على خسارة المؤسسات وضياع لما ترصده من أموال.

جاءت العبارة (٤٥) والتى تنص «توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التى تخدم المجتمع» فى المرتبة السادسة بمتوسط حسابى (٢,٥٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٩) درجة، ويرجع أهمية البديل فى تفعيل مفهوم تعليم الكبار الشامل دون اختزاله فى مجال محو الأمية، فعند الاهتمام بالمجالات الأخرى وتفعيلها قد يؤدى بالضرورة إلى استقطاب مصادر التمويل من المؤسسات المجتمعية.

احتلت العبارة رقم (٩) والتى تنص على «المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف فى الأموال المرصودة» المرتبة السادسة مكرر بمتوسط حسابى (٢,٥٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٩) درجة، ويرجع أهمية البديل فى تفعيل مفهوم تعليم الكبار الشامل دون اختزاله فى مجال محو الأمية، فعند الاهتمام بالمجالات الأخرى وتفعيلها قد يؤدى بالضرورة إلى استقطاب مصادر التمويل من المؤسسات المجتمعية.

احتلت العارة رقم (٩) والتى تنص على «المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف فى الأموال المرصودة» المرتبة السادسة مكرر بمتوسط حسابى (٢,٥٢) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٦٩) درجة، ويرجع أهمية البديل فى تحقيق الأهداف

التى وضعت من أجلها الأموال فى مجال تعليم الكبار، فكثيراً ما يحدث إسراف وضياع للأموال فى غير موضعها، ولم يتم تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، ولكن عند تبنى هذا البديل سيحافظ على الميزانية وصرفها فى بنودها المقررة والمحققة للأهداف.

جاءت العبارة (٣٠) والتى تنص على «العمل على التطوير المستمر للتخطيط والموازنة على مدار الوقت المخصص» فى المرتبة الثامنة بمتوسط حسابى (٢,٥٠) درجة. وبانحراف معيارى (٠,٧٢) درجة. ويرجع أهمية البديل فى صياغة الرؤية المستقبلية للموازنة، ومحاولة تحقيق الصورة الذهنية المستقبلية لتخطيط برامج تعليم الكبار، والعمل على مواصلة التطوير لتحقيق رسالة المؤسسة، وهذا ما أكده (إبراهيم) (٥٥: ٥٩).

احتلت العبارة (٣٣) والتى تنص «ضغط المصروفات الإدارية حتى لا تصبح عبئاً ثقيلاً على ميزانية البرامج» المرتبة التاسعة بمتوسط حسابى (٢,٤٩) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٢) درجة، ويرجع أهمية البديل فى أن المصروفات الإدارية كثيرة ومتشعبة، وأن أعداد العمالة الإدارية وتبعاتها مترهلة وتمثل عبئاً على الميزانية فعند ضغطها حسب الأولويات فى الأهمية ستؤدى إلى توفير الميزانية المنفقة على أمور كثيرة يمكن الاستغناء عنها.

جاءت العبارة (٣٩) والتى تنص على «خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات» فى المرتبة العاشرة بمتوسط حسابى (٢,٤٨) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧١) درجة، ويرجع أهمية البديل فى وجود بنود كثيرة تخرج من الميزانية يمكن الاستغناء عنها، ولكن مع الوضع فى الحسبان منح المجدين والمجتهدين مكافآت خارج مرتباتهم لبث الحمية والحماس بين العاملين فى البرامج، وحذف كل عنصر غير فعال فى أى بند خارج مرتباتهم، عندئذ سيؤدى ذلك إلى توفير ميزانية لإنجاح البرامج.

احتلت العبارة رقم (٦) والتى تنص على «تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات فى تناول الشؤون المالية الخاصة بها» المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابى (٢,٤٥) درجة، وبانحراف معيارى (٠,٧٤) درجة، ويرجع أهمية البديل فى

التخلى من المركزية إلى اللامركزية، ويمكن تطبيق البديل، وذلك بمنح مراكز تعليم الكبار بعض السلطات الخاصة بأمورها المالية، وهذا ما أكده (مصطفى) (٥٦: ٤٤).

جاءت العبارة (٢٧) والتى تنص على «تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال» فى المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابى (٤١ , ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٧٢ , ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى استغلال الموارد والإمكانات المتاحة بشكل فعال حتى تصل إلى أعلى مستوى من الأداء أو ما يطلق عليه الكفاءة، فعندئذ يحدث زيادة فى العائد وانخفاض فى التكاليف.

احتلت العبارة (٤٢) والتى تنص على «الربط بين النفقة التعليمية وغرضها» المرتبة الثانية عشرة مكرر بمتوسط حسابى (٤١ , ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٧٠ , ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل فى التأكد من أن الأموال التى يتم صرفها تحقق الأهداف التى وضعت من أجلها.

جاءت العبارة (٣٦) والتى تنص على «تحقيق مبدأ تقسيم العمل بين الكفايات المتخصصة لتحقيق أعلى نتائج للعمل» فى المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابى (٤٠ , ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٧٢ , ٠) درجة، ويرجع أهمية البديل أنه عندما يتم تقسيم العمل بين الكفايات يصبح أمر إنجازه فى سهولة ويسر وفى أقرب وقت، كما أن ذلك دعوة للحفاظ على الموارد المتاحة التى يمكن أن تهدر نتيجة عدم الالتزام بتقسيم العمل.

احتلت العبارة رقم (٣) والتى تنص على «رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد» المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة متوسط حسابى (٣٩ , ٢) درجة، وبانحراف معيارى (٧٨ , ٠) درجة، وذلك لأن تحقيق التنمية البشرية يتوقف على أمرين الأول: التنمية الاقتصادية ويمثلها العنصر المادى، والآخر التنمية الاجتماعية ويمثلها العنصر البشرى، وهذان العنصران يعتمد كل منهما على الآخر اعتماداً كلياً، أى أن كل عنصر يؤثر فى الآخر ويؤثر فيه (٥٧: ١٢).

الفروق بين استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب متغير النوع (ذكور - إناث):

أظهرت نتائج الدراسة أنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع، والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٦)

الفروق فى استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب متغير النوع

م	المحور	النوع	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	مستوى الدلالة
١-	محور: البدائل التى تتبناها الدولة	ذكور	٢٠	٤٨,٧٨	٦,٢٣	٠,٢١٨	غير دالة
		إناث	٦٢	٤٩,٠٩	٥,٣٩		
٢-	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى	ذكور	٢٠	٣٧,٢٦	٦,٧٧	٠,٧٢٥	غير دالة
		إناث	٦٢	٣٧,٧٥	٥,٣٨		
٣-	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى	ذكور	٢٠	٣٧,٤٤	٤,١٢	٠,٢٦٢	غير دالة
		إناث	٦٢	٣٥,٩٠	٤,١٣		
٤-	المجموع الكلى	ذكور	٢٠	١٢٣,٠٩	١٤,٦٤	٠,٩١٠	غير دالة
		إناث	٦٢	١٢٢,٧٣	١٢,١٣		

من الجدول السابق يتضح أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول البدائل غير التقليدية بمحاورها الثلاثة، وقد يرجع ذلك إلى أن النوعين ذكوراً وإناثاً يستشعرون الأزمات المالية التى تمر بها برامج تعليم الكبار، وذلك لأنها لم تحظ بما تحظى به برامج التعليم النظامى، وأنها تأخذ بواقى الميزانية، وأن النظر إليها أنها «برامج مهمشة، ولكن مع التحولات أصبح الاهتمام بها أمراً لابد وأن تستجيب له كافة المؤسسات والمسؤولين.

الفروق بين استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب متغير الخبرة:

أوضحت نتائج الدراسة أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لمعلللمى الكبار حول البدائل المقترحة لتمويل ببرامج تعليم الكبار، والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

الفروق بين استجابات عينة الدراسة من المعلمين حسب سنوات الخبرة

م	المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت	مستوى الدلالة
١-	محور: البدائل التى تتبناها الدولة	من ٥: ١٠ سنوات	٤٨,٥٠	٥,٥٧	-١,٣١	(-٠,١٩٨) غير دالة
		أكثر من ١٠ سنوات	٥١,٥٠	٦,٤١		
٢-	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى	من ٥: ١٠ سنوات	٣٦,٦١	٥,٤٧	-١,٣٤	٠,١٨٨ غير دالة
		أكثر من ١٠ سنوات	٣٩,٠٠	٥,٥٨		
٣-	محور: البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى	من ٥: ١٠ سنوات	٣٤,٥٧	٣,٤٢	-٢,٢٦	٠,٠٣٠ غير دالة
		أكثر من ١٠ سنوات	٣٨,٠٠	٥,١٣		
٤-	الإجمالى	من ٥: ١٠ سنوات	١١١٩,١٣	١١,٧٦	-١,٨٦	٠,٠٧١ غير دالة
		أكثر من ١٠ سنوات	١٢٨,٥٠	١٥,٧٤		

من الجدول السابق يتضح أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لمعلمى الكبار على اختلاف أنواعهم حول البدائل المقترحة بمحاورها المختلفة، وقد يرجع ذلك إلى وعى وإدراك أفراد العينة إلى أهمية التمويل لنجاح أى عملية تعليمية وتدريبية للكبار، وأن السعى لإيجاد مثل هذه البدائل سيطرح بدائل وحلول لهذه المشكلة التى تكاد أن تقضيى على نجاح تلك البرامج.

ثالثاً: نتائج المقابلة التى وجهت للمسؤولين لأخذ آرائهم حول مصادر التمويل، وتعرف أهم معوقاتها، وأهم مقترحات الحلول لها.

اشتملت استمارة المقابلة على خمسة أسئلة، وكانت إجابات المسؤولين عنها على النحو التالى:

(١) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الأول والذى دار حول البدائل التى يمكن أن تتبناها الدولة لتمويل برامج تعليم الكبار هى:

- الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسكو وغيرها.

- إنشاء جمعية من رجال الأعمال هدفها الإنفاق على برامج تعليم الكبار.

- الاستفادة من طاقات الخريجين فى الخدمة العامة.

- تخصيص بعض إيرادات الرياضة والفن فى تمويل برامج تعليم الكبار.

- تخخصيص ضريبة رمزية على تذاكر السينما والمسارح والمتاحف.

- تعاون الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى فى تمويل برامج تعليم الكبار.

(٢) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الثانى والذى دار حول البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى هى:

- ربط الحوافز بالإنتاج.

- تحفيز المجتهدين لتحقيق أهداف البرنامج.

- تجديد متطلبات العمل بدقة قبل التنفيذ.

- إصدار نشرات دورية لسلامة أداء النظام.

- الحرص على أداء العمل وجودته من قبل المسؤوليلن.

- الحرص على اللامركزية فى إصدار القرارات.

- تحديد الموظفين بما يتفق مع الاحتياجات.

- الاستفادة من التقدم التقنى فى النظام الإدارى.

(٣) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الثالث والذى دار حول البدائل المقترح لتقليل الكلفة من دخل النظام التعليمى:

- محاولة تقليل تكلفة طبع الكتب، واستعمال الكتب أكثر من مرة.

- تبنى أساليب ومنهجيات جديدة للتعلم تعتمد على الجهود الذاتية.

- العناية بالمناهج وخلوها من الحشو لتقليل نفقات الطباعة.

- جعل التعليم غير مقيد بمنهج محدد.

- الحد من الإسراف فى استعمال الوسائل التعليمية وصرفها للمعلم أكثر من مرة خلال العام الدراسى.

- تجريم ظاهرة التسرب.

- عدم التقيد بطريقة تدريس ثابتة.

(٤) كانت الإجابات عن التساول الرابع ولذى دار حول المعوقات التى تحول دون تبنى هذه البدائل تتمثل فى:

- إحجام بعض الجهات الدولية المانحة عن المشاركة الإيجابية.

- قلة وجود بروتركولات ملزمة للأطراف المشاركة.

- المركزية فى إصدار القرارات المالية.

- التناقض بين كثرة التوجهات بتنفيذها وإلغائها فى آن واحد.

- سيطرة القوانين النمطية التقليدية دون أدنى تحديد.

- ضعف فعالية أعضاء مجلس الشعب والضورى فى حل الأزمات المالية.

(٥) كانت أهم الإجابات عن التساؤل الخامس والذى دار حول المقترحات لحل مثل هذه المعوقات وتمثلت فى:

- محاولة وجود نظام جديد يتيح الإبداع والابتكار لكافة عناصر المنظومة التعليمية.

- التحرر من الروتين الحكومى وقيوده.

- فرض عقوبات مالية على الأسر التى لا تتعاون فى تعليم أبنائها.

- إيجاد دور إيجابى وفعال لأعضاء مجلس الشعب والشورى فى أمر تمويل برامج تعليم الكبار فى الدوائر المرشحين فيها.

أهم نتائج الدراسة:

(١) أهم نتائج الاستبانة:

- احتل محور البدائل التى تتبناها الدولة المرتبة الأولى بمتوسط حسابى (٢،٥٨) درجة، وكان من أهم تلك البدائل:

- إتاحة الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال للمساهمة فى تمويل برامج تعليم الكبار فى المناطق العشوائية.

- تشجيع القطاع الخاص للإنفاق على بعض مراكز تعليم الكبار.

- وجاء محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (٢،٥١) درجة، وكان من أهم بنوده ما يلى:

- الاستفادة من الخبرة العلمية فى سرعة أداء الإجراءات المالية.

- ضرورة المرونة فى تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة، وجاء محور البدائل المقترحة لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى فى المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى (٢،٤١) درجة، وكان من أهم بنوده ما يأتى:

- استخدام وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فعالية فى تنفيذ البرامج.

- التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم.

(٢) أهم نتائج الاستمارة:

- تمثلت أهم البدائل التى تتبناها الدولة فى إنشاء جمعية من رجال الأعمال هدفها الإنفاق على برامة تعليم الكبار.

- تمثلت أهم البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام الإدارى فى إصدار نشرات دورية لضمان سلامة أداء النظام الإدارى.

- تمثلت أهم البدائل لتقليل الكلفة من داخل النظام التعليمى فى تبنى أساليب ومنهجيات جديدة للتعلم تعتمد على الجهور الذاتية.

- تمثلت أهم المعوقات أمام تلك البدائل فى:

* المركزية فى إصدار القرارات المالية.

- تمثلت أهم المقترحات لحل هذه المعوقات فى:

* التحرر من الروتين الحكومى وقيوده أمام تلك البدائل.

أخيراً النموذج المقترح لتفعيل البدائل غير التقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر على ضوء خبرات بعض الدول:

من خلال الإطار النظرى والميدانى للدراسة يمكن وضع تصور لنموذج مقترح يتضمن فلسفة ومرتكزات وأهداف وآليات أو إجراءات تطبيق النموذج وتوصياته ويتضح ذلك فيما يلى:

أولاً: فلسفة النموذج ومرتكزاته:

١- أن تتولى الجامعات أمر توفير الكوادر المتخصصة فى مجال تعليم الكبار حتى يمكن إحداث التغيير فى أمر تمويل برامج تعليم الكبار.

٢- الاهتمام بجميع العاملين فى برامج تعليم الكبار، والحصول على موافقتهم فى المساهمة فى الأدوار الجديدة من أجل الحصول على موارد جديدة، عندئذ يتم تحديد دور لكل فرد وإنجازه، وتفادى مقاومة بعض الإداريين والعاملين للتغيير فى أمر تمويل برامج تعليم الكبار.

٣- ارتباط برامج تعليمالكبار ومخرجاته بسوق العمل، والسعى لاشتراك الجهات المستفيدة وأرباب العمل فى عملية التخطيط حسب الاحتياجات المطلوبة.

٤- موافقة مؤسسات المجتمع المختلفة فى المساهمة لتقديم الرأى والمشورة حول احتياجات المجتمع من نوعية البرامج المقدمة، وإقناعهم فى تقديم الدعم المالى بالطرق السليمة.

٥- نشر ثقافة البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار.

٦- الاستفادة من تحقيق أرباح من المهارات الحياتية التى تقدمها برامج تعليم الكبار.

٧- البحث عن أسواق جديدة لتسويق خدماتها ومنتجاتها لاستكمال برامج التمويل.

٨- العمل على تبنى سياسات التحسين المستمر فى موازنة برامج تعليم الكبار.

ثانيا: أهداف النموذج المقترح:

(١) بيان الطرق التى تستخدمها القيادات المسؤولة عن برامج تعليم الكبار لتعرف واقع تمويل تلك البرامج، ومعالجة نقاط وجوانب الضعف فيها.

(٢) المساهمة فى البحث عن بدائل جديدة لتمويل برامج تعليم الكبار لتحل العديد من القضايا والمشكلات التى تقابل تلك البرامج.

(٣) الاستغلال الحسن لجملة الموارد المادية والبشرية لتحقيق التنمية الشاملة لبرامج تعليم الكبار.

(٤) حث وتحفيز المسؤولين لتطبيق النموذج المقترح لتمويل برامج تعليم الكبار.

ثالثا: آليات التصور واجراءات تحقيق الأهداف:

ارتبطت آليات النموذج المقترح والإجراءات المتبعة فى تحقيق أهداف النموذج المقترح بتوفر ضمانات محددة، وذلك لأن تلك الإجراءات تمثل الظهير الفلسفى للنموذج.

ومن هنا تظهر فلسفة النموذج التى تم التوصل إليها من خلال رصد لواقع تمويل برامج تعليم الكبار فى ضوء الاتجاهات المعاصرة، وأن هذه الآليات تمر بخطة تتكون من عدة مراحل هى:

(١) مرحلة الإعداد:

تهدف هذه المرحلة إلى نشر الثقافة والأفكار الجديدة التى يريد المسؤولون إيصالها إلى الآخرين، والخاصة بواقع مشكلات التمويل لتلك البرامج، مع التطلعات المستقبلية لها، لذلك تعد هذه المرحلة إعداد وتهيئة المناخ الملائم لتقبل الأفكار الجديدة، ويتم ذلك من خلال الندوات وورش العمل، وفيها يتم مناقشة الصعوبات التى يتقمونها فى التطبيق، وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات منها تحديد مدى الاحتياج الفعلى لزيادة المخوارد المالية، ثم الالتزام بالبحث عن مصادر إضافية غير المصدر الحكومى من المجتمع، إضافة إلى الاستثمارات الأخرى ثم يتم تشكيل مجلس للتمويل يمثل الإطار التنظيمى للمسؤولين عن تطبيق النموذج.

(٢) مرحلة التخطيط:

وتستهدف رسم الخطوط المستقبلية، واستشراف المستقبل وتمر بخطوات أهمها: اختيار منسقين للتمويل ليعملوا كهمزات وصل بين جميع النواحى المتعلقة بالتمويل، وعليه أن يتصف بصفات معينة، كما يجب التروى عند اختياره، ثم تتشكل فرق تسمى بفرق تحسين التمويل والتى تتدارس مشكلة التمويل، وتختبرها بصورة صحيحة، ثم توجد لها الحلول.

(٣) مرحلة التدريب:

وفى هذه المرحلة توضع خطط التدريب لكافة العاملين بمختلف مستوياتهم، وتعد هذه المرحلة فى غاية الأهمية، وإذا لم يتم ذلك فلن يتحقق النموذج المقترح، وذلك لأن التمويل يعتمد على تغير ثقافة المنظمة.

(٤) مرحلة التنفيذ:

وفى هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطة التى وضعت للتطبيق من قبل المسؤولين، وعلى جميع المستويات، والتنفيذ يشمل لجميع المصادر المتوقعة للتمويل سواء من الدولة أو المجتمع أو المؤسسات المختلفة أو الأفراد.

(٥) مرحلة التقويم والمتابعة:

وفى هذه المرحلة يتم تعرف نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف وعلاجها، وتقييم ما يقدم من المصادر الحكومية، وما تحتاجه البرامج لضمان نجاحها، عندئذ يتطلب الأمر المتابعة المستمرة عن مصادر التمويل (٥٨: ١٨١-١٩٠).

رابعًا: توصيات الدراسة:

نظرًا لأهمية تعليم الكبار المستمر الذى أصبح بمثابة خط الدفاع الأول لتحقيق الأمن القومى للتنمية والقدرة على المنافسة فى السوق الكوكبى توصى الدراسة بما يلى:-

١- مساهمة جميع مؤسسات الدولة والجهات المستفيدة من تطوير كفايات الكبار بشتى المجالات فى تمويل تلك البرامج.

٢- ضرورة الاستفادة من العوائد الأهلية والأوقاف من خلال التنسيق والتعاون بينها.

٣- مشاركة العاملين بالخارج فى تمويل برامج تعليم الكبار من خلال توظيف بعض مدخراتهم فى الإنفاق.

٤- تطوير منظومة التعليم داخل برامج تعليم الكبار لمنع الهدر فى النفقات.

خامساً: دراسات مستقبلية:

تعد هذه الدراسة فى مجال تمويل برامج تعليم الكبار من الدراسات التى يأمل الباحث بأن تتواصل حتى يكتب لتلك البرامج ضمانات النجاح، ولا تعتمد على بواقى الميزانيات التى تضعها الدول للتعليم غير النظامى، لذا تقترح الدراسة ما يلى:-

(١) دور ترشيد الإنفاق فى التقليل من الهدر ورفع مستوى التمويل لبرامج تعليم الكبار.

(٢) دور القطاع الخاص فى تمويل برامج تعليم الكبار.

المراجـــع

(١) هادية محمد أبو كليلة: دراسات فى تخطيط التعليم واقتصادياته، الاسكندرية، دار الوفاء ٢٠٠١م.

(٢) حامد عمار: فى اقتصاديات التعليم، القاهرة، سرس الليان، ١٩٦٤م.

(٣) ممدوح الصدفى محمد أبو النصر وآخرون: تمويل التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (١١١) ٢٠٠٢م.

(٤) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.

(٥) فاروق أحمد حيدر: التكامل بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى فيالجمهورية اليمنية، المؤتمر السنوى الثانى عشر التعليم غير النظامى فى القرن الحادى والعشرين، المنعقد فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير ٢٠٠٤م، الجمعيةالمصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة دار الفكر العربى، ٢٠٠٤م.

(٦) فرنسيسكو سويت موالس: جوانب تمويل التعليم غير النظامى، مستقبليات، لبنان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٩٨٣م.

(٧) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية: القاهرة: الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٠٦م.

(٨) محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

(٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: نحو تصور مقترح لتطوير برامج تعليم الكبار فى العالم العربى، تونس، المنظمة، ٢٠٠١م.

(١٠) شكرى عباس حلمى: تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى ج.م.ع مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٧٣م.

(١١) فؤاد أحمد حلمى: تمويل التعليم الأساسى فى مصر، رؤية مستقبلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩١م.

(١٢) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ٢٠٠٦م.

(١٣) الهيئة العامة لتعليم الكبار: الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٩٢-٢٠٠٢، القاهرة، الهيئة العامة لتعليم الكبار، ١٩٩٩م.

(١٤) دعاء عثمان عبد اللطيف: مؤتمرات تعليم الكبار العالمية وأثورها على حركة تعليم الكبار فى مصر، دراسة تحليلية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٨م.

(١٥) سامى محمد نصار، فهد عبد الرحمن الرويشد: اتجاهات جديدة فى تعليم الكبار، الكويت، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٠م.

(١٦) محمد متولى غنيمة: اقتصاديات تعليم الكبار، سلسلة القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.

(١٧) أحمد حسين اللقانى: بحوث تعليم الكبار فى العالم العربى، علم تعليم الكبار، دراسات فى تعليم الكبار، البحرين، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، ١٩٨١م.

(١٨) شكرى عباس حلمى: المعايير الأساسية فى اقتصاديات تعليم الكبار، دراسات فى تعليم الكبار، البحرين، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، ١٩٨١م.

(١٩) سامى محمد نصار: دليل استقطاب التمويل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٥م.

(٢٠) ضياء الدين زاهر: تعليم الكبار منظور استراتيجى، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م.

(٢١) اليونسكو: الإعلان العالمى حول التربية للجميع وهيكله العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية، ط٢ جومتين، ١٩٩٠م.

(٢٢) بول برتلسن: اقتصاديات تعليم الكبار، مجلة آراء فى التعليم الوظيفى للكبار،

سرس الليان، المنوفية، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، العددان الأول والثانى ١٩٧٦م.

(٢٣) محمد سيف الدين فهى: التخطيط التعليمى: أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١م.

(٢٤) أحمد محمد نبوى حسب النبى: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى ٢٠١٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠١م.

(٢٥) محمد أدهم على: التمويل والإدارة المالية لتعليم الكبار، البرنامج التدريبى العربى لمحو أمية الكبار، إدارة وتنظيم تعليم الكبار اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، المكتب الإقليمى فى الدول العربية، منظمة السودان للتعليم المفتوح، ١٩٩٩م.

(٢٦) أسامة على السيد أحمد طنش: اقتصاديات محو الأمية وأثرها على تنمية الموارد البشرية فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ٢٠٠٤م.

(٢٧) شكرى عباس حلمى عبد الرحمن: المعايير الأساسية فى اقتصاديات تعليم الكبار، مرجع سابق، ١٩٨١م.

(٢٨) ابتسام محمد حسن رمضان السمحاوى: تمويل التعليم الأساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٨٥م.

(٢٩) فيصل محمد على محمد: نموذج مقترح لتمويل التعليم الجامعى الحكومى فى الجمهورية اليمنية رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة أسيوط كلية الربية، ٢٠٠٤م.

(٣٠) دعاء عثمان عبد اللطيف عزمى: عوامل النجاح والفشل فى جهود محو الأمية فى مصر فى الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراست التربوية، ٢٠٠٤م.

(٣١) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم فى الوطن العربى، الرياض، المملكة العربى السعودية، دار المريخ، (د.ت).

(٣٢) محمد عمر الطنوبى: أساسيات تعليم الكبار، الإسكندرية، بستان المعرفة، ٢٠٠٢م.

(٣٣) بول برتلسن: مرجع سابق.

(٣٤) أسامة على أحمد السيد طنش: مرجع سابق.

(٣٥) محمود عبد الحليم منسى: مناهج البحث العلمى فى المجالات التربوية والنفسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م.

(٣٦) عدنان الأحمد: بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايته، المؤتمر التربوى الثانى خصخصة لتعليم العالى والجامعى، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٥، أكتوبر ٢٠٠٠م.

(٣٧) ممدوح الصدفى محمد أبو النصر وآخرون: مرجع سابق.

(٣٨) شكرى عباس حلمى: إدارة وتمويل برامج تعليم الكبار، علم تعليم الكبار، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزء الأول ١٩٧٦م.

(٣٩) هيثم صاحب عجام: نظرية التمويل، الجزء الأول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

(٤٠) أحمد على غنيم، صبرية مسلم اليحيوى: تنويع مصادر تمويل التعليم العالى فى دول مجلس التعاون الخليجى، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (١٢٢)، ٢٠٠٣م.

(٤١) مختار حمزة وآخرون: التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفى فى البلاد العربية، سرس الليان، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، ١٩٧٢م.

(٤٢) إبراهيم محمد إبراهيم، عبد الراضى إبراهيم محمد: استراتيجيات تعليم الكبار فى المناطق الأكثر احتياجًا، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٠م.

(٤٣) فاروق جعفر عبد الحكيم: دراسة تقويمية لتشريعات محو الأمية فى مصر على ضوء مبادئ التعليم للجميع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠٠٦م.

(٤٤) عبد الله السيد عبد الجواد: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيط لإنجاحها، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعى ١٩٨٨م.

(٤٥) محمد سيق الدين فهمى: مرجع سابق.

(٤٦) محمد إبراهيم بلح: توجه نحو تكامل البحث العلمى بين الجامعات ومراكز الأبحاث، مؤتمر المعلوماتية وتطوير التعليم، البرنامج القومى لتكنولوجيا التعليم، المنعقد فى الفترة من ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية ٢٠٠٤م.

(٤٧) محمد المصيلحى محمد سالم: اتجاهات معلمى الكبار الأميين فى مصر نحو تعليم الكبار وعلاقتها ببعض الممارسات التربية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (٧٤) ١٩٩٨م.

(٤٨) مصطفى عبد الرحمن درويش: انعكاسات ظاهرة التسرب على الطفل والمدرسة والمجتمع، مجلة كلية اللتربية، جامعة أسيوط، كلية التربية، العدد السادس، المجلد الثانى، ١٩٩٠م.

(٤٩) محمد المصيلحى محمد سالم: مرجع سابق.

(٥٠) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

(٥١) عبد العظيم السعيد مصطفى: الكفاءة الداخلية الكمية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، كلية التربية، العدد (٣٨)، ٢٠٠١م.

(٥٢) محمد سيف الدين فهمى: مرجع سابق.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) عرفات عبد العزيز سليمان: فصول مختارة من كتاب استراتيجية الإدارة فى التعليم، القاهرة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٠م.

(٥٥) إبراهيم محمد إبراهيم: الإدارة التربوية الفعالة فى تعليم الكبار، مجلة آفاق جديدة فى تعليم الكبار، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، العدد الخامس ٢٠٠٧م.

(٥٦) فتحى محمد محمود مصطفى: مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعى بالأزهر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التربية، ١٩٩٠م.

(٥٧) عبد الله السيد عبد الجواد: مرجع سابق.

(٥٨) فيصل محمد على: مرجع سابق.

(٥٩) شكرى عباس حلمى عبد الرحمن: تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى ج.م.ع مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية، مرجع سابق.

(٦٠) صلاح الدين إبراهيم معوض: العائد الاقتصادى لمحو الأمية ومرحلة التعليم الإبتدائى والثانوى العام فى القطاع الصناعى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية، ١٩٨٢م.

(٦١) نادية عبد الجواد الجروانى: العائد الاجتماعى برامج محو الأمية المرأة العاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩م.

(٦٢) أسامة على السيد أحمد طنش: مرجع سابق.

(٦٣) إبراهيم محمد إبراهيم وآخرون: تقويم التجارب والجهود العربية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار وثيقة مرجعية، مجلة تعليم الجماهير، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (٥١)، السنة الحادية والثلاثون، ٢٠٠٤م.

(64) Phyllis, H. Sources of Financial Support for Adult Education, Britain, Adult learning (England), 1992.

(65) Teri-A, C., Practices of Adult gearning principles and lerning strategies of financial aid administrators in

Oklahoma, Oklahoma state University, 2005.

(66) The learning sources, Frances Xavier University, Skoutia, Canada, 2005: Internet Ibimaim. StFx. ca/ new lib/ Serviced/extended.

(67) Win fan, Y., Adult Education in Rural Pennsylvania, Center for Rural Pennsylvania, Harrisburg, 2006.

(68) Unesco. Adult Education, The Hamburg Declaration, The Agenda for the future, Paris, Unesco, Institute for Education, 1997.

(69) The university College of the Fraser Valley of Arts & Applied Arts, Adult Education Department, Abbtsford, Canada., 2006, Internet: WWW.ucfv.calafef.htm.

(70) Nicaragua, History, Lonely Planet world guide http://WWW.lonely Planet.com / destinations/Central America/ history.htm.2002/16/7.

نقلاً عن دعاء عثمان عبد اللطيف: عوامل النجاح والفشل على جهود محو الأمية فى مصر فى الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٧م، مرجع سابق.

جامعة القاهرة

معهد الدراسات التربوية

قسم تعليم الكبار

ملحق الدراسة

الأستاذ الفاضل/ ----------

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

هذه الاستبانة التى بين أيديكم جزء من بحث علمى بعنوان: «بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار فى مصر على ضوء خبرات بعض الدول.

الرجاء من سيادتكم وضع علامة (√) أمام كل عبارة الخانة التى تتفق ووجهة نظركم، علما بأن هذا العمل لا يستخدم إلا لغرض البحث العلمى.

والباحث يشكر سلفًا جهودكم في إثراء العمل.

الباحث

استمارة البدائل غير التقليدية لتحويل برامج تعليم الكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
١	فرض ضريبة قومية لبرامج تعليم الكبار تتناول الأنشطة الربحية والترفيهية مثل تجارة الأراضى وشراء السيارات.			
٢	استخدام وسائل تكنولوجية أقل تكلفة وأكثر فعالية فى تنفيذ البرامج.			
٣	رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية مما يقلل نسبة الفاقد.			
٤	توفير طابع خدمات تعليمية لتعليم الكبار على بعض الخدمات التعليمية.			
٥	التخفيف من ثقل المناهج مما يوفر نفقات التعليم.			
٦	تفويض مراكز تعليم الكبار ببعض السلطات فى تناول الشئون المالية الخاصة بها.			
٧	إتاح الفرصة لاستغلال موارد رجال الأعمال فى المساهمة فى تمويل برامج تعليم الكبار فى المناطق الأكثر احتياجًا.			
٨	تبنى سياسات تعليمية جديدة تكون أكثر مرونة			
٩	المتابعة الدقيقة لعمليات الربط والمنصرف فى الأموال المرصودة.			
١٠	الالتزام بتنفيذ المادة الأولى من قانون (٨) لسنة			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
	١٩٩١ والتى نصت على أن تعليم الكبار مسئولية قومية تلتزم بها جميع الجهات.			
١١	الحد من ظاهرة التسرب من البرامج تعليم الكبار.			
١٢	الاستفادة من الخبرة العلمية فى سرعة أداء الإجراءات المالية.			
١٣	منح الدارسين فى المؤسسات الحكومية قروض بدون عوائد ربحية من قبل البنوك الوطنية يتم تسديدها بعد محو أميتهم.			
١٤	تأهيل الفئة غير التربوية العاملة فى مجال تعليم الكبار.			
١٥	الالتزام بالزمن المحدد فى تطبيق برامج تعليم الكبار لتقليل الكلفة.			
١٦	تشجيع القطاع الخاص على بعض مراكز تعليم الكبار.			
١٧	إن يتحمل الدارس الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للدراسة فى حالة بقائه للإعادة خاصة من القطاع الحكومى.			
١٨	استغلال العام الدراسى أفضل استغلال من خلال تحديد بدايات ونهايات مواعيد الدراسة.			
١٩	تبنى فكرة إنشاء مؤسسة أهلية تمول من قبل الهبات والبرعات لدعم الفقراء من الدارسين.			
٢٠	ابتكار وسائل رخيصة لتوفير الأدوات الكتابية.			
٢١	ضرورة المرونة فى تحديد ساعات الدراسة بما يتفق مع المصالح العامة.			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
٢٢	تشجيع الجهود الذاتية أمام أهل الخير وذلك بتكريمهم أمام المجتمع.			
٢٣	البحث عن وسائل جديدة لطابعة الكتب والنشرات بأرخص الأسعار.			
٢٤	إعادة النظر فى نظم مكافآت التفوق من حيث المستويات التى تستحق التفوق.			
٢٥	بيع منتجات مراكز تعليم الكبار الناتجة من تعليم المهارات الحياتية لأفراد المجتمع.			
٢٦	زيادة ساعات التدريس للمعلمين الأكثر تأهيلاً.			
٢٧	تنظيم الموارد حتى تتحقق كفاءة الأداء بشكل فعال.			
٢٨	الاستفادة من الهيئات الدولية مثل اليونسيف واليونسكو فى إنجاح برامة تعليم الكبار.			
٢٩	الحد من ظاهرة غياب المعلمين واحتسابها من الأجر.			
٣٠	العمل على التطوير المستمر للتخطيط والمزانة على مدار الوقت المخصص.			
٣١	الاستفادة من الوقف الدينى فى دعم برامج تعليم الكبار.			
٣٢	زيادة وقت التعليم للدراسين بمراكز التعليم والتدريب.			
٣٣	ضغط المصروفات الإدارية حتى لا تصبح عبئًا ثقيلاً على ميزانية البرامج.			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
٣٤	الاستفادة من الوقف الدينى فى دعم برامج تعليم الكبار.			
٣٥	وضع نظام جديد لأجور المعلمين يقوم على المعارف والمهارات التى يمتلكونها.			
٣٦	تحقيق مبدأ تقسيم العمل بين الكفايات المتخصصة المختلفة لتحقيق أعلى نتائج للعمل.			
٣٧	الاستفادة من وسائل الإعلام فى رفع شعار كوبا على كل أمى أن يجد له معلمًا، وعلى كل معلم أن يجد له أميًا يتولى تعليمه.			
٣٨	وضع نظام جديد لأجور الإداريين يقوم على الكفاءة.			
٣٩	خفض بنود الإنفاق خارج المرتبات.			
٤٠	فرض ضرائب إضافية على دخول الفنادق والقرى السياحية.			
٤١	خفض نسب الرسوب للدراسين.			
٤٢	الربط بين النفقة التعليمية وغرضها.			
٤٣	إنشاء مجالس متخصصة فى الهيئة اللعامة لتعليم الكبار لجمع التبرعات.			
٤٤	تبنى أنماط غير تقليدية مثل التعليم من بُعد والتعليم الموازى.			
٤٥	توزيع صرف الميزانية على مجالات تعليم الكبار التى تهدم المجتع.			
٤٦	التخطيط السليم لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة.			

م	عبارات المحور	موافق	محايد	غير موافق
٤٧	تنمية التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنى والهيئة العامة لتعليم الكبار.			
٤٨	تشجيع المؤسسات الإنتاجية لدعم برامج تعليم الكبار فى المجتمع.			
٤٩	إزالة المعوقات الروتينية أمام المتبرعين عينيًا أو ماديًا.			